ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵎⵔⴰⵡⵉⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵓⵍⵉⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء

— تقرير عام —

**[الشباب متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين]**

الحملة الوطنية 17 لوقف
العنف ضد النساء
25 نونبر - 20 دجنبر 2019

www.social.gov.ma

الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء
تقرير عام

وزارة التضامن و التنمية الإجتماعية و المساواة و الأسرة

Dépôt Légal : 2021MO1170

ISBN : 978-9954-696-59-0

الفهرس

السياق العام 7

الإطلاق الرسمي للحملة الوطنية 17 10

الحملة الوطنية الجهوية: جهات المملكة في صلب المقاربة الوقائية 21

أهداف اللقاءات الجهوية 25

تأطير الندوات الجهوية 27

المواضيع المثارة خلال الندوات الجهوية: 30

الأنشطة الموازية لأشغال الندوات الجهوية 32

معطيات إحصائية حول الندوات الجهوية الكبرى 34

الحملة الوطنية 17: تعبئة محلية واسعة 37

الشباب والعنف ضد النساء: موضوع محوري واحد وزوايا متعددة للإشراك 40

مشاركة نوعية لعديد الهيئات تُترجم الانخراط الجاد والفعلي في جهود التصدي للظاهرة 44

الأنشطة الموازية لأشغال الندوات الجهوية 46

الإبداعات الفنية الشابة: أنماط جديدة للتعبير عن رفض العنف 46

انخراط مكثف للجمعيات في جهود التوعية والتحسيس 47

المواكبة الإعلامية لفعاليات الحملة الوطنية 17 49

أهداف الحملة التواصلية الإعلامية 51

إنتاج وصلات تحسيسية في صيغة فنية شبابية 52

المعطيات الإحصائية الخاصة بنسب بث ومشاهدة الوصلات الفنية التحسيسية 53

الحملة التحسيسية بعيون مواقع التواصل الرقمي 55

المشاركة في البرامج واللقاءات التفاعلية في وسائل الإعلام: 57

أشغال اللقاء الختامي للحملة الـ17 61

نداء الشباب لوقف العنف ضد النساء والفتيات 65

التوصيات المنبثقة عن الحملة 17 67

توصيات الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء 69

ملاحق التقرير 77

السياق العام

عـرف المغـرب في السـنوات الأخـيرة مجموعـة مـن التحـولات التـي طـرأت عـلى العلاقـات الاجتماعيـة في سـياق التحديـث الاقتصـادي والاجتماعـي، وظـل العنـف ضـد النسـاء ظاهـرة قائمـة وعابـرة لـكل الفضـاءات، مـما جعلهـا صفـة سـلوكية مشـينة أساسـها التمييـز المبنـي عـلى النـوع تمـس بمكانـة المـرأة كإنسـان كامـل المواطنـة والحقـوق.

مـن هـذا المنطلـق، اتخـذت الحكومـة عـدة إجـراءات قانونيـة وتنظيمية وعملـت عـلى ربـط شراكات متنوعـة لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء بكافـة أشـكاله وتوفـير أسـس حمايـة النسـاء مـوازاة مـع العمـل عـلى إرسـاء سـبل الوقايـة منـه باسـتثمار كافـة قنـوات التنشـئة وبالعمـل مـع كل الفاعلـين وطنيـا وجهويـا ومحليـا.

ومـن بـين المبـادرات التـي تتخذهـا وزارة التضامـن والتنميـة الاجتماعيـة والمسـاواة والأسرة في مجـال الوقايـة مـن هـذه الآفـة، تنظيـم «الحملـة الوطنيـة السـنوية لوقـف العنـف ضـد النسـاء» وذلـك تزامنـا مـع تخليـد اليـوم العالمـي لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء، حيـث أصبحـت تقليـدا سـنويا يتـم مـن خلالهـا تعبئـة مكونـات المجتمـع وطنيـا ومحليـا لرفضهـا ورفـع التسـامح معهـا ونـشر ثقافـة عـدم الإفـلات مـن العقـاب وابتـكار أسـاليب جديـدة للتوعيـة بمخاطرهـا، تواكـب تطـور الظاهـرة و تطـور المجتمـع بمختلـف شرائحـه.

في هـذا السـياق اختـارت الـوزارة كموضـوع للحملـة الوطنيـة السـابعة عـشر التـي نظمتهـا في الفـترة مـا بـين 25 نونـبر إلى 20 دجنـبر2019، موضـوع « الشـباب شريـك في مناهضـة العنـف ضـد النسـاء والفتيـات» لاعتبـارات متعـددة تـروم إلى تحويـل التعاطـي مـع فئـة الشـباب المعنـي بالظاهـرة سـواء كضحيـة أو كمعتـدي، مـن خـلال إشراكـه وجعلـه قـوة اقتراحيـة فاعلة إيجابيـا في تغيـير العقليـة الذكوريـة وترسـيخ مبـادئ المسـاواة والعـدل والإنصـاف سـواء مـن خـلال ابتـكار وسـائل جديـدة للتوعيـة بمخاطـر الظاهـرة أو عـبر اقـتراح مشـاريع مسـتدامة يمكـن أن تشـكل أرضيـة للتعـاون بـين هيـآت الشـباب في مختلـف المواقـع و بـين الفاعـل العمومـي. فـإشراك الرجـال و الفتيـان في محاربـة العنـف ضـد المـرأة لا يعنـي أن نـرى فيهـم جـزء مـن المشـكل، وإنمـا أن نعتبرهـم طرفـا لا يمكـن الاسـتغناء عنـه في بلـورة الحـل، وبمـا أن العنـف ضـد المـرأة يمـارس في نسـبة كبـير مـن طـرف الفتيـان والرجـال، فـإن اسـتئصاله لا يمكـن أن يتـم دونهـم لتقليـل ردود أفعالهـم الدفاعيـة والعدائيـة ولفعاليـة التثقيـف والتوعيـة بالنظـير.

مبررات اختيار موضوع وشعار الحملة الوطنية السابعة عشر

اختيار موضوع وشعار الحملة السابعة عشر لوقف العنف اتجاه النساء والفتيات فرضته عدة اعتبارات من أهمها:

1. التفاعل مع نتائج البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء الذي أجرته وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة والذي أبان على ما يلي:

فئة الشباب في صلب الموضوع سواء كضحية بما أن النساء ما بين 18 و29 سنة هن الأكثر عرضة للعنف وخصوصا العنف الجسدي والجنسي والإلكتروني, أو كمعتدي حيث أن الفئة العمرية للمعتدي في الأماكن العامة تقع في أكثر من 56,4% ما بين 19 و34 سنة. وفي باقي الأوساط ينتمي المعنف للفئة العمرية الأقل من 34 سنة, فالشباب معني كضحية وكمعتدي، إذا هو جزء من المشكلة ومن الحل كذلك؛

2. الشباب يشكل نسبة مهمة في الهرم السكاني المغربي، حيث أن نسبة الشباب -الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة- تمثل أزيد من 34 % من التركيبة السكانية المغربية. أي من الناحية العددية استهداف أكثر من 11.7 مليون شاب؛

3. إشراك الرجال والفتيان في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات من أهداف الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2»؛ كما أن الدراسة التي أجرتها الوزارة حول موضوع» إشراك الرجال والفتيان في مناهضة العنف ضد النساء» أبانت على أن النهج الوقائي من العنف لا يكتمل إلا بالاشتغال مع الرجال وليس ضدهم من أجل إحلال علاقات متوازنة وعادلة بين الشريكين تعود بالربح على الأفراد والأسر والمجتمع.

الإطلاق الرسمي للحملة الوطنية 17

الجلسة الافتتاحية

انخراط سياسي ومؤسساتي رفيع المستوى

كلمة السيد سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

أشرف السيد **رئيس الحكومة، الدكتور سعد الديـن العثـماني**، يـوم الجمعـة 29 نونـبر 2019، على إطلاق فعاليات الحملة الوطنية التحسيسية ال17 لمناهضة العنف ضد النساء، حيث أكد في مستهل كلمته على أن وقف العنف ليس قضية المرأة وحدها، بل هي قضية مجتمعية تهم الجميع، ولابد من التعاون والتضامن في هذا الورش المجتمعي.

وأوضح السيد رئيس الحكومة، أن القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، مكّن المغرب من التوفر على نص معياري متماسك وواضح، كفيل بضمان الحدود الدنيا من شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف. كما مكّن من وضع إطار مفاهيمي دقيق ومعايير للتعرف على أشكال العنف ضد المرأة.

وفيما يخص التدابير الوقائية والحمائية للتصدي للعنف ضد النساء، أوضح السيد العثماني أن المقاربة الزجرية على أهميتها لا تكفي فلابد من تعزيزها بمقاربة وقائية متعددة الأبعاد. واعتبر أن القانون 103.13 أرسى هذا المنظور الشمولي الذي يجب أن ينخرط فيه كل الفاعلين. فإلى جانب التدابير الزجرية، الزم القانون باعتماد سياسة للوقاية، كما أحدث آليات مؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، والتنسيق بين الفاعلين. وذكر في هذا السياق بتعيين اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، التي تم تنصيبها يوم 5 شتنبر 2019 برئاسة الأستاذة زهور الحر، وبالمهام الموكولة إليها في تطوير جودة التكفل بالنساء وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وغيره.

وعبّر السيد رئيس الحكومة عن استعداده لتوفير ما يلزم لتطوير العمل ودعم الحوار المجتمعي الخاص بهذه القضية، بشراكة مع مختلف مكونات المجتمع المدني والمؤسسات المتدخلة والفنانين. لأن الفن، يقول رئيس الحكومة، إذا كان راقيا يساهم في الدفاع عن القضايا الوطنية والمجتمعية من خلال بث الوعي في المجتمع وضمان انخراط كل مكوناته.

في الأخير أشاد السيد رئيس الحكومة بمجهودات وزارة التضامن و التنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في التعريف بالظاهرة من خلال الحملات التحسيسية السنوية و كذا بمجهوداتها في تطويق الظاهرة. شاكرا انخراط الشركاء والفنانين، وداعيا لمواصلة التعبئة والإبداع في وسائلها ومجالاتها حتى يتم التغيير المنشود.

الشباب متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين

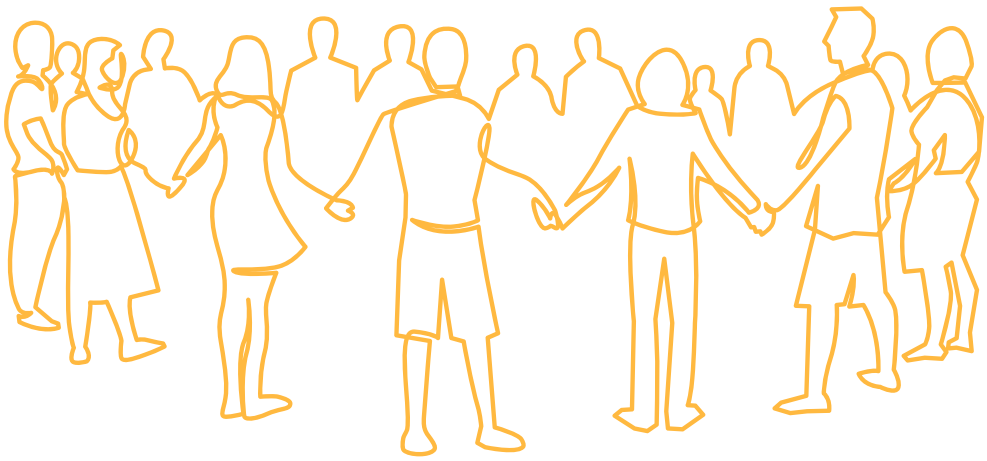

كلمة السيدة جميلة المصلي

وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

أكدت **السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة**، في كلمتها خلال اللقاء الوطني لإطلاق الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء والفتيات، على أن الشباب المغربي يعد قوة اقتراحية إيجابية، سواء في مجال التوعية بمخاطر ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات عبر وسائط التواصل المتنوعة والمتجددة، أو في مجال اقتراح مبادرات ومشاريع مستدامة تناهض الظاهرة.

وأبرزت السيدة الوزيرة، أن اقتراحات ومبادرات الشباب في هذا المجال يمكن أن تشكل أرضية نوعية للشراكة والتعاون بين الفاعل العمومي والشباب من مختلف المواقع. مسجلة أن الوزارة تراهن على الشباب لكسر الصمت والتبليغ عن المعتدي لوقف هذه الظاهرة المشينة.

وأكدت أن الكلفة الاجتماعية والاقتصادية الباهظة التي يتحملها المجتمع جراء تعرض شريحة واسعة من النساء والفتيات المغربيات للعنف والتمييز بسبب جنسهن، يبطئ جهود التمكين لهن، ويعطل التنمية التي تجعل من العنصر البشري وسيلتها وهدفها.

التركيز على إشراك الشباب فرضته اعتبارات متعددة، تقول السيدة الوزيرة، تروم في مجملها تحويل التعاطي مع فئة الشباب المعني بالظاهرة، سواء كضحية أو كمعتد، بإشراكه وجعله قوة اقتراحية فاعلة إيجابيا في تغيير العقلية الذكورية، وترسيخ مبادئ المساواة والعدل والإنصاف، ودفعه لابتكار وسائل جديدة للتوعية بمخاطر الظاهرة، أو عبر اقتراح مشاريع مستدامة يمكن أن تشكل أرضية للتعاون بين هيآت الشباب في مختلف المواقع وبين الفاعل العمومي.

وأوضحت السيدة الوزيرة، أن الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء والفتيات، التي تنظم تحت شعار "**الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين**" ليست مجرد تقليد سنوي

للاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، بل محطة سنوية لتجديد الالتزام الجماعي ببذل مزيد من الجهود لتمكين نساء وفتيات المغرب من حقوقهن، ومناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضدهن.ومحطة أساسية لمواصلة تعبئة المجتمع من أجل خلق مناخ عام رافض للعنف والتمييز بكل أشكاله، والتحفيز على انخراطه الإيجابي في هذا الورش الوطني الهام.

كلمة السيدة الوزيرة شكلت مناسبة للتذكير بمجهودات الحكومة في التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للنساء وبالتوجه الجديد نحو إعطاء بعد مجالي لمختلف الأوراش منوهة بدور الجهات والجماعات الترابية في جهود مناهضة الظاهرة وباقي الظواهر الاجتماعية

وفي ختام كلمتها، أوضحت السيدة الوزيرة أن هذه الحملة تهدف إلى جعل الشباب المغربي حاملا لرسالة "اللاعنف" تجاه الجنس الآخر ومدافعا عنها، وإتاحة المجال لإبراز الإبداعات الشبابية في مختلف المجالات التي تخدم قضية محاربة العنف ضد النساء، وكذا الجهود المبذولة للتصدي للظاهرة وآفاق التطوير في إطار تفعيل القانون والمرسوم المرتبط به، وفتح نقاش عمومي/مجتمعي حول موضوع "الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات"

[الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين]

كلمة السيد لويس مورا

ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب

أستهل السيد لويس مورا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، كلمته بشكر الحكومة المغربية على جهودها وانخراطها في شراكة استراتيجية متميزة لوقف العنف ضد النساء، باعتباره أولوية وطنية مشتركة سواء في البرنامج الحكومي أو في برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن الانخراط الدولي لوقف العنف ضد النساء قد تجدد من خلال أجندة التنمية المستدامة 2030، وخصوصا هدفها الخامس المخصص للمساواة والتمكين للنساء. وحاز على اهتمام متنامي.وأبرز كمثال على ذلك نتائج المؤتمر الدولي الأخير الذي انعقد في نيروبي في شهر نونبر 2019، للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان ل1994، والذي عرف مشاركة أزيد من عشرة آلاف (10000) مندوب من حوالي مائة وسبعون(170) بلدا من بينهم المغرب، التزموا جميعهم بوقف العنف اتجاه النساء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب أكد في معرض كلمته، على أهمية تغيير المعايير الاجتماعية المشجعة على العنف، واعتبر أن تطويق

الظاهرة لن يتم إلا بمشاركة الرجال والشباب. وهو الوعي الذي جعل مجمل البرامج الحالية على الصعيد الدولي تعمل على إشراكهم في مختلف الجهود. منوها باختيار موضوع الحملة 17» الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء».

كما نوه السيد مورا بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب سواء الإصلاحات الدستورية أو القانونية والمؤسساتية التي تلته، في انسجام مع الالتزامات الدولية للمغرب وعلى رأسها ما ورد في اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز اتجاه النساء. مبرزا في نفس السياق المبادرات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في المجال، سواء في إطار شراكة مع المجتمع المدني أو الفاعلين المؤسساتيين.

كلمة السيد هشام البلاوي

الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة

أكد **الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة، السيد هشام البلاوي**، أن إطلاق الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء يأتي في سياق مجتمعي يتميز بنقاش صريح وحقيقي حول ظاهرة مجتمعية تقض مضجع الجميع، إن على مستوى الأسر أو على مستوى المجتمع.

وأكد السيد البلاوي أنه لا يمكن بناء مجتمع ولا تحقيق تنمية بشرية بنصف مجتمع مهزوز يعاني من التهميش والعنف. مشيرا إلى أن التركيز على الشباب كفاعل وشريك أساسي لوقف العنف ضد النساء يعتبر اختيارا موفقا لوقف هذه الظاهرة المجتمعية، باعتبار الشباب عماد المجتمع والمعول عليه في النموذج التنموي الجديد.

وسجل السيد البلاوي أن رئاسة النيابة العامة، انطلاقا من الدور المنوط بها في إطار حماية الحقوق والحريات وصون كرامة الأشخاص، تنخرط بشكل كلي في هذه الحملة. وتضع مكافحة العنف ضد المرأة وباقي الفئات الهشة ضمن أولوياتها في مجال تنفيذ السياسة الجنائية، وفي مقدمتها تفعيل القانون المتعلق بالعنف ضد النساء وكذلك

مساهمتها في باقي الآليات المؤسساتية لحماية المرأة.وفي هذا السياق فقد بادرت رئاسة النيابة العامة بناء على دعوة وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة إلى توجيه كتاب إلى جميع النيابات العامة بالمملكة من أجل تنظيم ندوات تختار «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات» موضوعا لها، كما عملت على وضع ملصق إعلاني بالموقع الإلكتروني لرئاسة النيابة العامة للتعريف بالحملة الوطنية السابعة عشر.

كلمة السيدة زهور الحر

رئيسة اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

اعتبرت **رئيسة اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، السيدة زهور الحر**، أن العنف ضد النساء انتهاك خطير لحقوق الإنسان ومساس بالكرامة الإنسانية، مبرزة أن العنف بجميع أشكاله يدمر شخصية المرأة ويحطم معنوياتها ويفقدها الثقة بالنفس، حيث تصبح عاجزة عن العطاء وعلى أن تكون قوة منتجة في محيطها الاجتماعي.

واعتبرت السيدة زهور الحر إن مناهضة العنف ضد النساء ليست قضية نسائية ضد الرجال، بل هي قضية مجتمعية لها تأثيرات سلبية على الأفراد وعلى المجتمع وعلى المسار التنموي بالمملكة، مضيفة أن القوانين جاءت كآلية للردع والحماية، ومن أجل تغيير العقليات التي ترسخ لثقافة العنف من خلال الصور النمطية والموروث الثقافي والتمثلات التقليدية للعلاقة بين الرجل والمرأة.

وذكرت بتركيبة اللجنة التي تضم 19 قطاعا يمثلون مختلف القطاعات الحكومية والإدارات المركزية من أجل ضمان الالتقائية بين كل المتدخلين والفاعلين، في إطار مقاربة مندمجة للتصدي لمظاهر العنف ضد النساء، مشيرة إلى أن هذه التركيبة تعد إطارا للعمل الجاد والنقاش الرصين وتبادل الخبرات، والقيام بدور مؤثر على المستوى الوطني لمحاصرة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع.

كلمة الفنانين:
نُعمان لحلو ومحمد المزوري المعروف بـ «مُسلم»

تميزت حملة هذه السنة بانخراط كبير لعدد من الفنانين والشخصيات المؤثرة في فعالياتها، وفي هذا الإطار شارك الفنان والملحن المغربي، **نعمان لحلو**، في الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، في دورتها السابعة عشر بأغنية تحسيسية بعنوان « لالا للعنف «، في حين شارك الفنان مسلم بأغنية « لا لا «، كوصلات تحسيسية.

وتحدث الفنان نعمان لحلو في كلمته خلال هذه الندوة، عن تفاصيل إصداره للأغنية التي تدخل في إطار مشاركته الفعلية في حملة توقيف العنف ضد النساء، إلى جانب مجموعة من شباب إعدادية ابن حنبل بالرباط.

و إصدار الأغنية التوعوية يقول الفنان جاءت بناء على طلب من وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بمشاركة الممثلة القديرة **مليكة العماري والإعلامي نوفل العواملة.** مذكرا بأهمية الفن في التأطير المجتمعي، مؤكدا على منح الفنانين مساحة أكبر للمساهمة في التغيير الثقافي المنشود ببلادنا.

من جهته أعرب الفنان «**مسلم**» عن سعادته للمشاركة في فعاليات الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وعن إعتزازه بأغنية «لالا»، و التي حققت خلال الأيام الأولى لنشرها حوالي سبعة ملايين مشاهدة على «يوتيوب»، ومليونا ونصف مليون مشاهدة على صفحة الوزارة بموقع «فيسبوك». وذكر بأن الفنان يجب أن يكون ملتصقا بقضايا المجتمع، وأن يساهم بإبداعه في التوعية والتأطير الهادف. منوها في نفس الوقت بالثقة التي وضعت في الفنانين في هذه النسخة السابعة عشر للحملة للمساهمة في تطويق الظاهرة بوسائلهم الخاصة.

عرض وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة حول فعاليات الحملة 17

ذكرت السيدة **أمينة سليماني الهواري، رئيسة قسم المرصد الوطني للمرأة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة**، في بداية عرضها بأن تناول ظاهرة العنف ضد النساء في إطار فعاليات هذه الحملة ليس من باب الاحتفال السنوي باليوم العالمي بمناهضة العنف ضد النساء فقط، وإنما لكونه بالدرجة الأولى يشكل التزاما حكوميا مستمرا تؤطره عدة مرجعيات، في مقدمتها مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية والبرنامج الحكومي. وركزت المتدخلة على المداخل الاستراتيجية الجديدة لمناهضة العنف ضد النساء. وأوضحت أن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم إلا باعتماد نهج شمولي ومقاربة مبنية على الحقوق، تتناول الظاهرة من مختلف المداخل، سواء كان مدخلا وقائيا من خلال تفعيل جميع قنوات التنشئة الاجتماعية. أو مدخل حمائي أو زجري، أو من خلال مقاربات التكفل التي تدخل في إطار العناية الواجبة. إضافة إلى مدخل التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء، باعتباره مدخلا أساسيا من مداخل المعالجة.

أكدت السيدة السليماني أن معالجة الظاهرة هي في صلب اهتمامات الوزارة طيلة السنة. مذكرة بمضامين الخطة

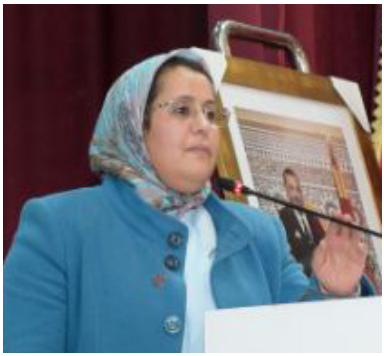

الحكومية للمساواة إكرام 1 و إكرام 2، و البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي، وغيرها من البرامج التي تدخل في إطار الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

وتحدثت السيدة السليماني عن المكتسبات التي تحققت في مجال تعزيز الحماية القانونية للنساء، مستعرضة أهم مقتضيات القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومرسومه التطبيقي المؤطر لعمل اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف واللجن الجهوية والمحلية، و بالمجهودات المبذولة لتفعيل مقتضياته، خاصة في مجال تجويد وتطوير شبكة الإيواء الخاصة بالنساء ضحايا العنف. وفي هذا الصدد أشارت المتدخلة للاتفاقيات التي وقعتها الوزارة مع مؤسسة التعاون الوطني، حيث مكنت الأولى من إحداث 40 فضاء متعدد

الوظائف، والثانية في طور التفعيل تتوخى إحداث 25 فضاء جديدا. كما أشارت إلى البرنامج الذي تعمل الوزارة على إطلاقه لتكوين العاملين بهته المراكز على الصعيد الوطني، سواء كانوا عاملين أو مدراء أو مقدمي خدمات أو شركاء، و كذا مواكبة هذه المراكز لإعداد مشروع المؤسسة.

في ختام مداخلتها، ذكرت السيدة سليماني بأهداف وبرنامج الحملة الوطنية التحسيسية السابعة عشر، وأهم محطاتها التي تمتد ما بين 25 نونبر و20 دجنبر 2019. حيث تضمن البرنامج مستويات عديدة من التعبئة، تواصلية، إعلامية ورقمية. كما نوهت المتدخلة بدور الشباب في تطويق هذه الظاهرة، وكيف يمكن أن يتحول إلى فاعل ايجابي و إلى شريك، وليس فقط كمعتدي. ودور الشركاء في المجتمع المدني والجماعات الترابية لإحداث تعبئة وطنية قوية حول الموضوع، تجعل الشباب فاعلا ومبادرا ومغيرا

مكونات الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء

1. الندوات الجهوية الكبرى

شهدت الحملة الوطنية السابعة عشر تنظيم لقاءات جهوية كبرى بتعاون مع مكونات القطب الاجتماعي، مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وبحضور فاعل للشباب إلى جانب خبراء من الرجال والنساء و الشركاء المؤسساتيين والمنتخبين والجمعيات على المستوى الترابي.

الندوة الوطنية لإطلاق الحملة بمدينة الرباط	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة طنجة.	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة الدار البيضاء –	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة مراكش–
الندوة الجهوية الكبرى بمدينة الداخلة –	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة بني ملال–	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة مكناس –	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة وجدة –
الندوة الجهوية بمدينة آسفي–	الندوة الجهوية بمدينة أكادير	الندوة الجهوية الكبرى بمدينة كلميم –	اللقاء الختامي للحملة عرض المحطات /تقديم التوصيات بمدينة سلا

2. التعبئة الإعلامية

عـرف موضـوع الحملـة تـداول إعلامـي واسـع حيـث شـاركت فيـه العديـد مـن المنابـر الإعلاميـة سـواء في الصحافـة المكتوبـة أو الإلكترونيـة والقنـوات الإذاعيـة والتلفزيـة عموميـة كانـت أو خاصـة. وشـملت تغطيـة فعاليـات الحملـة اسـتضافة البرامـج الحواريـة لممثلـي الـوزارة وللفاعلـين المدنيـين والمختصـين لمقاربـة قضيـة العنـف مـن زوايـا متعـددة، بالإضافة إلى الروبرتاجـات المكتوبـة والمصـورة والمسـموعة حـول أنشـطة الحملـة التـي جابـت عـدة مـدن وأقاليـم بالمملكـة.

وقـد سـاهمت قنـوات القطـب العمومـي والقنـاة الثانيـة في تمريـر الوصلتـين التحسيسـيتين اللتـين أنتجتهـما الـوزارة مـع الفنانـين نعـمان لحلـو و»مسـلم» خـلال كل مـدة الحملـة في تجـاوب غـير مسـبوق مـع حملـة مؤسسـاتية ذات طابـع مجتمعـي.

3. التعبئة الرقمية

إلى جانـب التفاعـل الكبـير للجمهـور مـع فعاليـات الحملـة مـن خـلال صفحـة الـوزارة عـلى الفيسـبوك، واكـب العديـد مـن المؤثريـن الحملـة وتقاسـموا كل الصـور والفيديوهـات التـي أنتجتهـا الـوزارة كمسـاهمة مواطنـة مـن جانبهـم لوقـف العنـف ضـد النسـاء

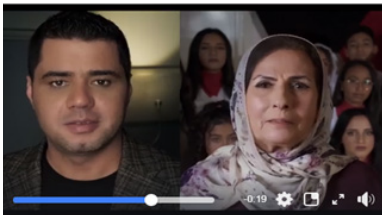

الحملة الوطنية الجهوية: جهات المملكة في صلب المقاربة الوقائية

جعلت **وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة**، من المقاربة الجهوية أحد أهم الاختيارات الاستراتيجية التي تبنتها في السنوات الأخيرة في مجال التحسيس والتعبئة ضد العنف الذي يطال النساء، وذلك إيمانا منها بأهمية إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين على المستوى الجهوي وكذا المحلي، وفتح قنوات التواصل المباشر والتفاعلي معهم، خاصة المجالس المنتخبة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية والمجالس العلمية ووسائل الإعلام، و سعيا منها للتأسيس للعمل المشترك في هذا المجال، من خلال بناء شراكات متنوعة ومتعددة الأطراف، تمكن من تنزيل مختلف برامج واستراتيجيات الوزارة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، على المستوى الجهوي والمحلي.

وفي هذا السياق، وفي إطار **فعاليات الحملة السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء المنظمة خلال الفترة الممتدة من 25 نونبر2019 إلى 26 دجنبر 2019** حول موضوع «**الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء**» تحت شعار «**الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين**»، تم تنظيم عشر ندوات جهوية وإقليمية كبرى بمختلف جهات المملكة، بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني.

زيارة السيد رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني رفقة السيدة الوزيرة للمعرض الذي أقيم في افتتاح فعاليات الحملة 17 والذي نشطته الجمعيات الشريكة للوزارة في مجال مناهضة العنف ضد النساء

التعبئة الجهوية

اللقاءات الجهوية
للحملة التحسيسية 17
لمحاربة العنف ضد النساء

أهداف اللقاءات الجهوية

شكلت هذه اللقاءات والندوات الجهوية فرصة للتواصل مع الفاعلين المحليين، من مختلف الجماعات الترابية، ومن مؤسستي التعاون الوطني وكالة التنمية الاجتماعية، حول سبل تطويق الظاهرة مجاليا. وفتح نقاش مثمر حول إشراك فئة الشباب في جهودالتصدي للعنف ضد النساء، وذلك اعتبارا لكون هذه الفئة تشكل نسبة مهمة من الهرم السكاني الوطني، وأنها معنية بهذه الظاهرة أكثر من غيرها، سواء كضحية أو كمعتدي. وأنه بات من الضروري إشراكها للحد من هذه الظاهرة. وأن مساهمتها في هذه الجهود حتما ستكون فعالة، خاصة في الجانب الوقائي، من خلال التخفيف من عوامل تنامي الظاهرة.

هذه الندوات الجهوية كانت فرصة لرصد وجهات النظر المختلفة والمقترحات المنسجمة مع خصوصيات كل جهة. وكانت كذلك مناسبة للتأكيد على الأدوار التي يجب أن يضطلع بها مختلف المتدخلين لتكريس ثقافة المساواة والعدل والإنصاف بين الجنسين، ونشر ثقافة مناهضة العنف ضد النساء في أوساط الشباب، وإدماج هذه القضايا ضمن التخطيط الترابي، وجعلها شأنا محليا كذلك.

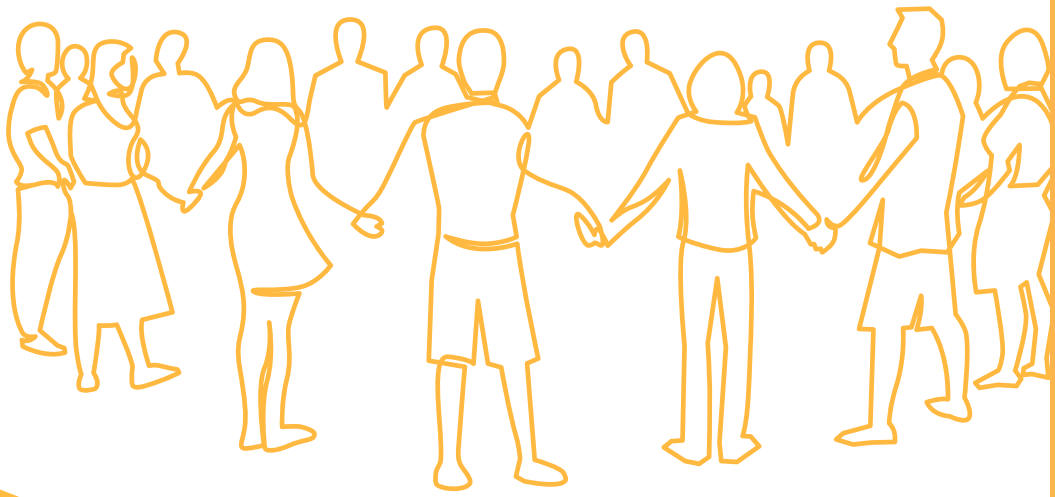

الندوة الجهوية لمدينة طنجة

عرفت الندوة الجهوية لمدينة طنجة يوم الثلاثاء 3 دجنبر 2019 التي ترأستها السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مشاركة كل من السيدة فاطمة الحساني، رئيسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، والسيدة فاطمة ابن الحسن نائبة رئيس المجلس الجماعي لطنجة، وكذا السيد ادريس الرفاعي، رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وقد تم اختيار المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة لتنظيم أولى الندوات لهذه الحملة لاعتبارات عدة، أولها أن هذا الفضاء يتيح فرصة التفاعل المباشر مع طلبة المعهد، كممثلين لفئة الشباب الذي حاولت هذه الحملة التركيز على إشراكه في التصدي لظاهرة العنف، هذا بالإضافة إلى أن المعهد قام في الفترة الأخيرة بتنويع عرضه التكويني من خلال إدراج محتويات مناهضة للعنف ضد المرأة في المقررات الدراسية، ما من شأنه أن يساهم في تكوين جيل جديد من العاملين الاجتماعيين في مستوى أجرأة السياسات العمومية ومخططات الوزارة في هذا المجال. وقد مكنت المواضيع التي تناولها مختلف المتدخلون من فتح نقاش مستفيض ساهم فيه الشباب الحاضر بشكل فعال، تناول ظاهرة العنف ضد النساء من جوانب مختلفة، مع التركيز على أن تطويق الظاهرة يحتاج إلى تبني مقاربة شمولية مندمجة.

تأطير الندوات الجهوية

عرفت الندوات الجهوية تأطيرا نوعيا تميز بانخراط المسؤولين بالجهات و براهنية المواضيع التي تم تناولها وطرحها للنقاش، وكذا بتنوع بروفيلات وتخصصات المتدخلين الذين تناولوا مواضيع مختلفة، تلامس في مجملها الزوايا االقانونية والدينية والنفسية والسوسيولوجية والسيكولوجية .

تفاعل الشباب المشارك مع المواضيع المثارة خلال الندوة الجهوية بكلميم واد نون

هذه الندوات الجهوية، ورغم اختلاف الزوايا التي عولجت من خلالها ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، أجمعت كلها على أن التصدي لهذه الآفة لن يتأتى إلا بتظافر الجهود وتقاسم المسؤوليات وإشراك كافة الفاعلين، مع التركيز على إشراك فئة الشباب بشكل خاص للاعتبارات السالفة الذكر، وإشراك الجميع في بلورة مقترحات عملية لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك في إطار تشاركي يسمح لكل فاعل بالاضطلاع بالأدوار المنوطة به، ويحقق النجاعة والفعالية والالتقائية المطلوبة للحد من آثارها وعلاج أسبابها، ويمكن من ضمان التكفل اللائق بالضحايا، والحماية اللازمة لهن، دون إغفال البعد الوقائي.

فاعلين محليين من مشارب متنوعة لتأطير الندوة الجهوية بمدينة وجدة

وقد مكنت هذه اللقاءات من توعية عموم المواطنين والمواطنات واطلاعهم على أهم الإنجازات التي حققها المغرب على المستويين التشريعي والمؤسساتي وعلى مستوى البرامج والسياسات العمومية في المجال، إلى جانب الحرص على التعريف بمضامين القانون 103.13 وخصوصا في محاربة العنف الإلكتروني الذي أصبح يأخذ ابعادا متطورة، مع التأكيد على خطورة الظاهرة وتأثيراتها على الصحة النفسية والجسدية للنساء وتداعياتها على التماسك الأسري والاجتماعي، وكذا على ضرورة أخذ العوامل الثقافية والنفسية بعين الاعتبار. كما تم الحرص على الإشراك الفعلي والهادف للشباب في هذه الندوات، والمراهنة على كونه قوة اقتراحية فاعلة، قد تساهم بشكل كبير في تغيير العقلية والممارسات الذكورية، وفي ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وكذا في خلق تعبئة مجتمعية شاملة لإدانة العنف الممارس ضد النساء والفتيات ونبد كل سلوك يندرج في هذا الإطار.

[الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين]

الشباب متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين

الندوة الجهوية للدار البيضاء

أوضحت السيدة الوزيرة في كلمتها الافتتاحية خلال ترأسها أشغال الندوة الجهوية الكبرى بمدينة الدار البيضاء بتاريخ الثلاثاء 17 دجنبر 2019، أن اختيار جهة الدار البيضاء لاحتضان ثاني ندوة جهوية تنظم في إطار الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء، نابع من اعتبارات مهمة تتمثل في كونها تحتضن العاصمة الإقتصادية وأكبر مدينة بالمغرب بامتياز ، تتميز ببنية ديموغرافية مهمة يناسبها تنظيم مثل هذه اللقاءات تخص حول موضوع حساس. إضافة إلى أن مجلس مدينة الدار البيضاء شريك للوزارة في ورش محاربة العنف ضد النساء، وذلك في إطار «إعلان الرباط لوقف العنف ضد النساء في الفضاءات العامة» الذي تم اعتماده خلال الحملة 15 لسنة 2017، والذي يشكل أرضية للتعاون من أجل التصدي للعنف الممارس ضد النساء وطنيا وترابيا، خاصة في الفضاءات العامة. وقد شكل موضوع «دور المجالس المنتخبة في توفير فضاءات عمومية آمنة للنساء» أحد أهم المواضيع التي طرحت للنقاش خلال هذا اللقاء الجهوي.

كما عرفت هذه الندوة حضور كل من السيد عمر محسن، رئيس المجلس العلمي المحلي لعمالة مقاطعات الدار البيضاء أنفا، والسيد عبد الصمد حيكر نائب عمدة مدينة الدار البيضاء، والسيد مراد موهوب عميد كلية الآداب و العلوم الانسانية عين الشق والسيدة بشرى بودليم نائبة وكيل الملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، رئيسة اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

الندوة الجهوية بمدينة الدار البيضاء

المواضيع المثارة خلال الندوات الجهوية:

تناولت الندوات الجهوية مواضيع متعددة من أهمها:

- المنجزات والمكتسبات والتحديات في مجال النهوض بحقوق المرأة وحمايتها من العنف
- دور قنوات التنشئة الاجتماعية في تطويق ظاهرة العنف ضد النساء
- دور التعليم في إذكاء الوعي بالظاهرة وتأطير الشباب
- الاستراتيجيات المحلية للوقاية من العنف ضد النساء: أي دور للفاعلين المحليين
- التمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة رافعة لمناهضة العنف
- الجرائم الجديدة التي تطال النساء: العنف الالكتروني نموذجا

المواضيع المثارة خلال الندوات الجهوية:

تناولت الندوات الجهوية مواضيع متعددة من أهمها:

- التحليل النفسي لسلوك العنف لدى الشباب: تشخيص ومداخل المعالجة
- التاطير المفاهيمي والقانوني لادوار الشباب في مناهضة العنف وخصوصية العنف المرتبط بالشباب
- دور المجتمع المدني ومراكز الاستماع في مناهضة العنف والنهوض بحقوق النساء
- الادوار والمهام الجديد لبنيات التكفل بالنساء على مستوى المحاكم ومراكز الشرطة والدرك الملكي
- دور المقاربة الزجرية في الحد من العنف
- الحماية القانونية للشهود في حالات العنف ضد النساء
- قراءة في معطيات البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء
- دور منظومة القيم والأخلاق في الحد من العنف ضد النساء
- سلوك الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي
- المسار الاجتماعي والقانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى المحاكم
- التنسيق بين مكونات المنظومة المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف
- دور الفضاءات الأكاديمية والعلمية في التحسيس والتوعية بالظاهرة

الأنشطة الموازية لأشغال الندوات الجهوية

تميزت اللقاءات الجهوية بتنظيم عروض فنية متنوعة على هامش أشغال الندوات (وصلات غنائية، ومسرحيات، وعروض للوحات فنية وصور كاريكاتورية...)، أعدت هذه العروض خصيصا بمناسبة الحملة الوطنية التحسيسية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، و قدمت من طرف شباب وأطفال ومؤطريهم التربويين، من المستفيدين من خدمات المراكز والمؤسسات التابعة للتعاون الوطني، وكذا بعض منظمات المجتمع المدني، جسدوا من خلالها رفضهم لجميع أشكال العنف والتمييز الذي تتعرض له النساء والفتيات، ودعوتهم لنشر ثقافة اللاعنف وعدم الإفلات من العقوبة. وقدرتهم على ابتكار أساليب متنوعة للتوعية تتماشى واهتماماتهم.

صورة من العرض المسرحي الذي قدم على هامش الندوة الجهوية لمكناس

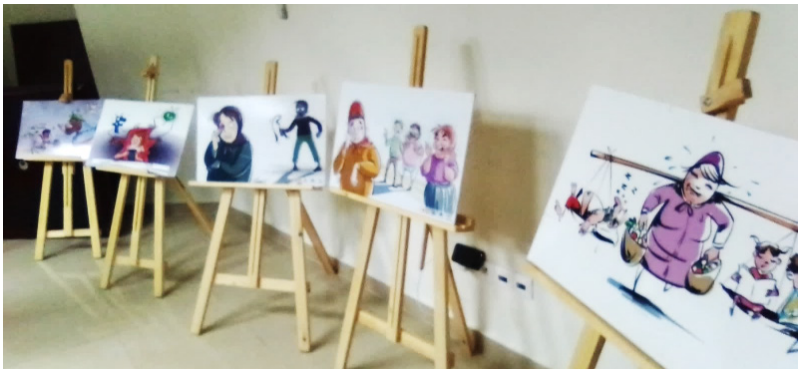

جانب من المعرض التشكيلي الذي نظم على هامش الندوة الجهوية لمكناس

كما عرفت هذه اللقاءات تقديم شهادات لبعض الجمعيات حول جهودها اليومية لمواكبة النساء ضحايا العنف، مع إبراز أهم الإكراهات التي تواجهها في إطار عملها المتعلق بالتكفل بضحايا العنف، والمرتبطة أساسا بصعوبة إيجاد مراكز للإيواء المؤقت وكذا بكيفية إثبات فعل العنف، بالإضافة إلى ضعف الاستقلالية الاقتصادية للنساء. واعتبرت كذلك أنه في ظل غياب وعي مجتمعي وتغيير العقليات يصعب على الجمعيات بلوغ أهدافها من العمل الميداني. كمل تم التأكيد على أن مناهضة العنف مسألة بنيوية وثقافية تستوجب تعزيز سبل الوقاية من أجل إقرار حقوق النساء، كما أن مواجهة ظاهرة العنف بشكل عام، والعنف الممارس على المرأة بشكل خاص لا ينبغي أن تختزل في المقاربة الأمنية

القانونيـة، وتقتـصر عـلى عـدد محـدود مـن المتدخلين، بـل يجـب ان تكـون ثقافـة مجتمعيـة، مبنيـة عـلى مجموعـة مـن المعايـير والأبعـاد، أولهـا المنظومـة التربويـة والتعليميـة كأسـاس للتنشـئة الاجتماعيـة وكذلـك القطـع مـع الإفـلات مـع العقـاب ومـع مجموعـة مـن السـلوكات المتوارثـة إمـا عـن طريـق التصـور والفهـم الخاطـئ للديـن وتأويـل نصوصـه بطريقـة رجعيـة بعيـدا عـن الحـس النقـدي والعقـلي أو عـن طريـق الثقافـة الشـعبية التقليديـة التـي لازالـت تصـادر حريـة تـصرف المـرأة في جسـدها وتحجـر عليهـا او تتعامـل معهـا بمنطـق الوصايـة.

معطيات إحصائية حول الندوات الجهوية الكبرى

عرفـت النـدوات الجهويـة حضـور أزيـد مـن ألـف وسـبعمائة (1700) مشـارك ومشـاركة (شـكلت منهـم نسـبة الرجـال والفتيـان أزيـد مـن 39%)، وبتأطـير مـن طـرف 63 متدخـل (ة) ومحـاضر (ة)، مـن مسـؤولي وأطـر الـوزارة ومؤسسـة التعـاون الوطنـي ووكالـة التنميـة الاجتماعيـة وأعضـاء اللجنـة الوطنيـة للتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف بالإضافـة إلى ممثلـين عـن الجماعـات الترابيـة والمجالـس العلميـة المحليـة واللجـان الجهويـة للتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف، واللجـان الجهويـة لحقـوق الانسـان، بالإضافـة إلى ممثلـين عـن منظـمات المجتمـع المـدني وكـذا أسـاتذة جامعيـين وباحثـين مـن مختلـف التخصصـات.

المدينة	عدد المتدخلين	النساء منهم	عدد المشاركين	النساء منهم
وجدة	8	3	186	144
طنجة	8	5	266	204
مكناس	5	3	84	61
بني ملال	7	4	141	91
الدار البيضاء	7	3	178	90
آسفي	6	1	220	100
مراكش	8	5	85	50
أكادير	4	1	116	74
كلميم	5	2	245	115
الداخلة	6	4	220	130
المجموع	64	31 %48.43	1741	1059 60.82%

جدول حول الاحصائيات الخاصة بالندوات الجهوية

نسبة النساء المشاركات في اللقاءات الجهوية
للحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء

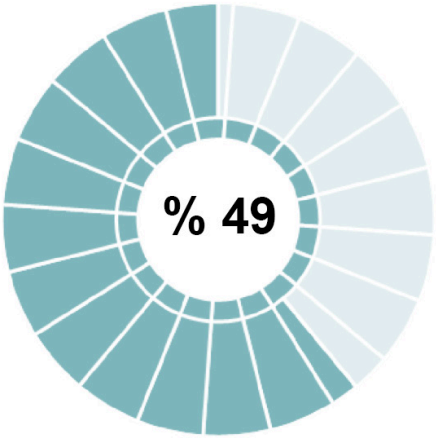

نسبة النساء المؤطرات للندوات في اللقاءات الجهوية
للحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء

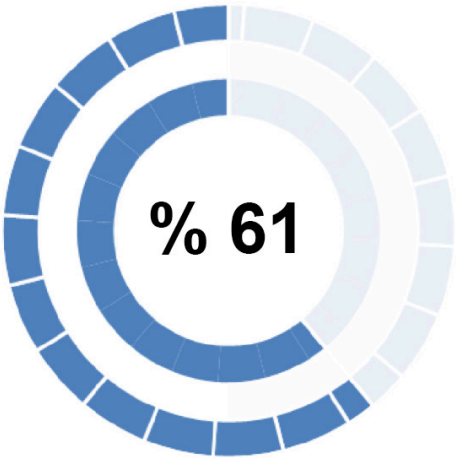

الحملة الوطنية 17

تعبئة محلية واسعة

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

ROYAUME DU MAROC
ENTRAIDE NATIONALE

المملكة المغربية
التعاون الوطني

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

تقريب الشباب من مختلف الإصلاحات التشريعية الحمائية للنساء بالمغرب

حملة وطنية واكبتها تعبئة محلية جد واسعة

سيرا على التقليد السنوي المتواصل، نظمت مؤسستا التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، بالجهات الاثنتي عشر للمملكة وبالأقاليم التابعة لها، أياما دراسية، وموائد مستديرة ولقاءات تحسيسية وتعبوية سلّطت الضوء على ضرورة الانخراط الفعلي للشباب من كلا الجنسين وحشد جميع طاقاته ومؤهلاته الحية في جهود مناهضة آفة العنف ضد النساء.

وقد جسدت هذه اللقاءات والأنشطة التوعوية انخراط جميع مكونات القطب الاجتماعي وبنيات القرب التابعة لها في مسلسل مناهضة العنف ضد النساء، وفق منهاج متكامل يمزج بين البعد الوقائي والحمائي والتمكيني ويُعرف المواطنات والمواطنين بنوعية الخدمات التكفلية المتاحة. ووعيا بأن بلوغ أهداف التنمية البشرية رهين بتوفير شروط المشاركة العادلة والمنصفة للمواطنين، دون تمييز ولا عنف، فقد أقر الدستور المغربي بضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في مختلف هذه المجالات.

ومن هذا المنطلق فإن تفعيل هذه الالتزامات الدستورية يتطلب إحداث تعبئة شاملة وخلق مجالات للحوار وتبادل وجهات النظر بين فئة الشباب من مختلف المواقع والمشارب وبين الفاعلين الحكوميين والمحليين من أجل توفير الشروط اللازمة لتنزيلها في إطار من الانسجام والتناغم مع الخصوصيات المجالية والغنى الثقافي.

الشباب والعنف ضد النساء: موضوع محوري واحد وزوايا متعددة للإشراك

شكلت الأنشطة المنظمة محليا فرصة سانحة لإطلاع الشباب المشارك في فعالياتها على المستجدات القانونية التي اعتمدتها بلادنا في مجال حماية النساء من جميع أشكال العنف، وعلى رأسها قانون محاربة العنف ضد النساء، وقد عمدت منسقيات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية على تدارس هذا الموضوع في إطار ورشات تفاعلية أطرها خبراء قانونيون ومحامون، ومنحت خلالها مساحة واسعة للشباب من أجل التعبير عن وجهات نظرهم وفهمهم لمسألة التأطير القانوني لهذه الظاهرة

انخراط الشباب في الحملة الـ 17 من مدينة الدار البيضاء

مناقشة الأشكال الجديدة للعنف ضد النساء في صفوف الشباب والشابات

حضور شبابي مكثف في النشاط التحسيسي لمدينة آسفي

دور الشباب والنساء على مستوى النقابات في مناهضة العنف والتحرش في أماكن العمل

انخراط كل الفاعلين في الحملة الـ 17 من مدينة فاس

بمشاركة فعاليات نقابية وتمثيليات مهنية محليا والقطاعات الوصية، تم تسليط الضوء على موضوع: «العنف ضد النساء في أماكن العمل» والأدوار التي يمكن أن تلعبها الشبيبات النقابية والتنظيمات النسائية في الترافع حول هذا الموضوع، مع التأكيد على أهمية استثمار الفرص التي يتيحها المحيط التنظيمي والمؤسساتي من أجل توفير الحماية الشاملة للنساء في فضاءات الشغل، دون إغفال دور المقاربة الوقائية في توعية الأجيرات بحقوقهن المضمونة بموجب التشريع الجاري به العمل.

أدوار المجتمع المدني في تعزيز الوعي الشبابي لمناهضة العنف ضد النساء

صورة من الندوة المنظمة من طرف منسيقية التعاون الوطني بمدينة الرباط

حضرت جمعيات الأحياء والجمعيات الشبابية بشكل وازن في الأنشطة المنظمة محليا من أجل التفاعل مع موضوع حملة هذه السنة. وترتبط مؤسستا التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية بشراكات عديدة مع الجمعيات والتعاونيات سواء من خلال الدعم المادي والفني أو من خلال الإشراف على تدبير العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في إطار التفويض.

واعتبرت المداخلات التي تطرقت لهذا الموضوع، أن المجتمع المدني بشتى أطيافه شريك لا محيد عنه في إعداد وتنزيل وتقييم السياسات والبرامج، فضلا عن دوره وقدرته الكبيرة على تعبئة وتأطير المواطنين في سبيل خدمة القضايا المجتمعية وعلى رأسها مناهضة العنف ضد النساء.

تداعيات العنف وتأثيره على التحصيل الدراسي

حرصت منسقيات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية على تنظيم ورشات تواصلية مع تلاميذ الثانويات والمؤسسات التعليمية على المستويات الإقليمية، كانت من تأطير مسؤولي القطب الاجتماعي إلى جانب أخصائيين تربويين.

وقد تناولت هذه الورشات موضوع العنف في صفوف الشباب والمراهقين داخل وخارج أسوار المؤسسات التعليمية، وكذا تأثير العنف الاسري على التحصيل العلمي، مع اقتراح مجموعة من الحلول لحماية اليافعين من تداعيات العنف المبني على النوع.

جانب من النشاط التواصلي المنظم بمدينة الدار البيضاء

العنف ضد المرأة من المنظور الشرعي

شكل حضور رؤساء المجالس العلمية المحلية في العديد من المحطات المنظمة ترابيا، مناسبة لاستحضار مكانة المرأة في الشريعة الاسلامية، على اعتبار أن المرأة كرمها الله تعالى واعتبرها الاساس في المجتمع وكفل لها كافة الحقوق.

وتعرف المشاركون في هذه اللقاءات على الأحكام الشرعية التي تؤطر العلاقة الزوجية من مودة و سكينة ورحمة، وأن سبل حل الخلافات يجب أن تكون ودية ويسودها الاحترام و التقدير و لا يسودها العنف.

صور اللقاء التحسيسي المنظم بإقليم الحوز

مقاربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ظاهرة العنف ضد النساء

في سياق الانفتاح على المؤسسات الدستورية التي تعنى بحقوق الإنسان، شاركت اللجن الجهوية لحقوق الإنسان في العديد من اللقاءات المنظمة محليا من طرف القطب الاجتماعي.

وقد انصبت تدخلات ممثلي المجلس الوطني لحقوق الانسان على تقديم قراءات تحليلية لمضمون القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وكذا بسط مقاربة المجلس في التعاطي من القضايا ذات الصلة بحقوق النساء والفتيات.

جانب من الندوة التواصلية المنظمة بعمالة سلا

[الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين]

انخراط المجالس المنتخبة في النقاش العمومي حول مناهضة العنف ضد النساء

يعتبر موضوع إشراك المجالس المنتخبة في الجهود الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء خيارا استراتيجيا بالنسبة للوزارة ومكونات القطب الاجتماعي.

وقد بدى ذلك جليا من خلال حضور شخصيات منتخبة على المستوى الترابي لعديد اللقاءات والندوات التواصلية وتناول الكلمة لإبراز الأهمية التي توليها المجالس الترابية لتوفير فضاءات عامة آمنة للنساء سواء من خلال الشراكات التي تنسجها مع القطاعات المعنية أو عبر مخططاتها التنموية.

صورة للندوة المنظمة من طرف منسقية وكالة التنمية الاجتماعية بمدينة القنيطرة

مشاركة نوعية لعديد الهيئات تُترجم الانخراط الجاد والفعلي في جهود التصدي للظاهرة

تميزت اللقاءات والأنشطة المنظمة محليا بإشراك مختلف الفاعلين الجهويين والمحليين المعنيين بإشكالات العنف ضد النساء بما في ذلك الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب، والمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية المعنية، والسلطات المحلية، والجامعات، والمجالس العلمية، والباحثين والباحثات. كما استهدفت المستفيدات والمستفيدين من مراكز التكوين، والفضاءات المتعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة، ونزلاء المؤسسات السجنية.

نسبة مشاركة الهيئات على الصعيد الوطني

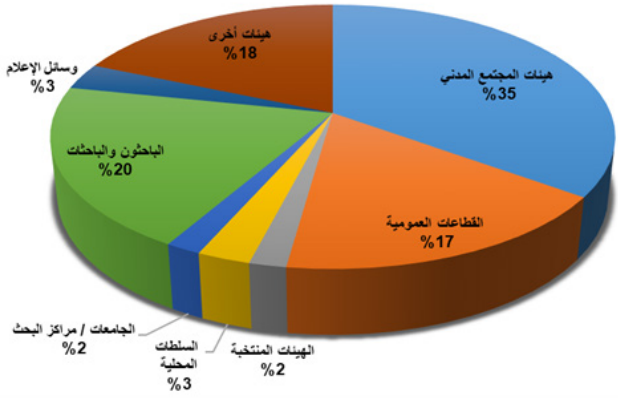

صورة للندوة التفاعلية المنظمة بمدينة أكادير

صورة للندوة التفاعلية المنظمة بمدينة أكادير

صورة اللقاء التوعوي المنظم بعمالة بنمسيك الدار البيضاء

صورة الورشة المنظمة بمدينة الداخلة

الأنشطة الموازية لأشغال الندوات الجهوية

انخراطا في الحملة الوطنية السابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء، سعت مكونات القطب الاجتماعي للتواصل مع عدد أكبر من الفاعلين حول الظاهرة وموضوع هذه السنة، مع إشراك جميع مكونات المجتمع نساء ورجالا، شبابا وشابات وأطفالا من أجل اذكاء وعيهم بحجم المعاناة والأضرار التي يسببها العنف للنساء وللمجتمع من جهة، وبالدور الملقى على عاتق كل المواطنين والمواطنات عليه في القضاء عليها من جهة أخرى.

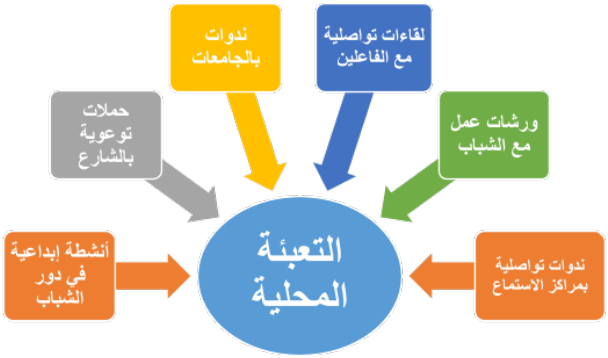

الإبداعات الفنية الشابة: أنماط جديدة للتعبير عن رفض العنف

جعلت الحملة الوطنية الـ 17 لوقف العنف ضد النساء الإبداع الثقافي والفني أداة وقناة أساسية للتواصل والتحسيس بخطورة الظاهرة، وقد حرصت مكونات القطب الاجتماعي على برمجة فقرات فنية تم خلالها فسح المجال للشباب من الجنسين لإبراز طاقاته الإبداعية وجعلها في خدمة قضية وقف العنف الذي يطال النساء.

- تطوير قدرات التعلم وتعزيز مهارات الإبداع؛
- تشجيع قيم التنوع الثقافي وإثرائه؛
- محاولة التأثير على القيم الاجتماعية التي تعزز تعايش المجتمع وتعاونه؛
- معالجة الاختلافات في التمثلات بين الأفراد من خلال الحوار والرمزية المؤثرة التي تطرحها الفنون؛

أعمال مسرحية تجسيدية أبيات شعرية، قطع من موسيقى الراب، رسم تشكيلي، عزف على آلات موسيقية ... وغيرها من الإبداعات التي قدمها شباب مُتبني لفكر التعايش والتسامح بين الجنسين، وهو ما جعل حملة هذه السنة تتميز شكلا ومضمونا عن سابقاتها.

أغنية أوقفوا العنف من أداء شابة من مدينة آسفي

عزف على الطبول من أداء فرقة موسيقية شابة بمدينة القنيطرة

جانب من فعاليات الأنشطة التحسيسية لجمعية المبادرة النسائية بخريبكة

انخراط مكثف للجمعيات في جهود التوعية والتحسيس

انطلاقا من الشراكة المتميزة التي تربط القطب الاجتماعي مع الجمعيات العاملة في المجال وتحديدا مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، شكلت الحملة الوطنية الـ 17 محطة أساسية لانخراط مكون المجتمع المدني في فعالياتها من خلال تنظيم أنشطة وندوات تحسيسية تتبنى شعار الحملة وموضوعها، كما شاركت الشخصيات الجمعوية بفعالية في تأطير عديد اللقاءات، وتعبئة الشباب في مختلف الفضاءات ورفع توصيات إلى الفاعلين المؤسساتيين.

جانب من الندوة المنظمة من طرف اتحاد العمل النسائي بمدينة طنجة

وتميزت اللقاءات المنظمة من طرف الجمعيات على المستوى المحلي بإجماع المشاركين على رفض العنف الذي يمارس ضد النساء بكل أشكاله، وإثارة الانتباه إلى الأرقام المقلقة المسجلة بالرغم من وجود ترسانة قانونية زجرية في هذا الصدد، مع التأكيد على ضرورة نهج مقاربة تربوية تثقيفية ناجعة تضع في صلبها محاربة جميع اشكال العنف بما فيها الأشكال المستجدة، والحرص على إشراك الشباب في مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تحارب الظاهرة.

جانب من النشاط التواصلي المنظم بجماعة عامر

كما أكد المشاركون في هذه اللقاءات والحملات المحلية على ضرورة تفعيل النصوص التشريعية الرامية الى الحفاظ على التماسك الاسري والقيم المجتمعية مع مراعاة حقوق جميع الأفراد سواء كانوا نساءا أو رجالا وأطفالا.

المواكبة الإعلامية لفعاليات
الحملة الوطنية 17

الحقل الإعلامي يواكب فعاليات الحملة الوطنية

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة خلال الحملة الوطنية السابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء وبلوغ التغيرات المنشودة على العقليات والسلوكات، ونشر ثقافة اللاعنف ضد النساء وترسيخ مبادئ المساواة والعدل والإنصاف سواء من خلال ابتكار وسائل جديدة للتوعية بمخاطر الظاهرة، حرصت **وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة** على تكثيف الجهود وتعبئة كل القوى الوطنية الحية من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.... للحد من انتشار هذه الظاهرة التي تشكل أحد أبرز صور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أبعادها الكونية وتمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية.

وفي هذا الإطار واستحضارا لأهمية دور وسائل الإعلام في مناهضة العنف ضد النساء أطلقت الوزارة حملة تواصلية إعلامية همت وسائل الاتصال السمعي البصري ومواقع التواصل الاجتماعي والصحافة المكتوبة والإلكترونية، وبتعاون مع شخصيات إعلامية وفنية معروفة، لاسيما وأن حضور الشخصيات المؤثرة يلعب دورا جوهريا في تعبئة المجتمع وتوعيته وتحسيسه من أجل تغيير السلوك ونشر ثقافة اللاعنف اتجاه المرأة.

أهداف الحملة التواصلية الإعلامية

لقد كان الرهان كبيرا خلال حملة هذه السنة على جعل الانشغال بقضية العنف ضد النساء أمرا يومي التداول بين المواطنين من جميع الشرائح المجتمعية والعمرية، وتصويب قناعات الأفراد نحو رفض أي فعل يهدد سلامة المرأة ويحد من تمتعها بكامل الحريات والحقوق المكفولة بموجب القوانين. لأجل ذلك كان من المهم استثمار الأدوات التواصلية التقليدية والحديثة الواسعة الانتشار، بهدف بلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق استهداف أوسع لجميع فئات المجتمع خاصة الشباب؛
- خلق نقاش عمومي وطني على مستوى مختلف المنصات الإعلامية والتواصلية؛
- تملك وانخراط أكبر عدد من الشباب رواد المواقع التواصلية لرسائل الحملة؛
- إتاحة المجال لإبراز الإبداعات الشبابية في مختلف المجالات التي تخدم قضية محاربة العنف ضد النساء.

إنتاج وصلات تحسيسية في صيغة فنية شبابية

عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إنتاج وصلتين تحسيسيتين في صيغة أعمال موسيقية لشخصيات فنية تم بثهما في القنوات والإذاعات الوطنية وتداولها على منصات التواصل الاجتماعي، وشملت هاتين الأخيرتين:

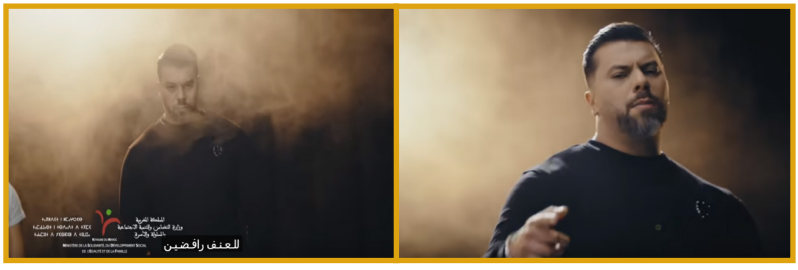

وصلة تحسيسية وأغنية راب بعنوان «لا لا» للفنان محمد المزوري المعروف بمسلم

وصلة غنائية بعنوان «لا لا للعنف» للفنان نعمان لحلو بمشاركة الفنانة مليكة العماري والإعلامي نوفل العوامل

المعطيات الإحصائية الخاصة بنسب بث ومشاهدة الوصلات الفنية التحسيسية

في إطار التعاون مع قنوات القطب العمومي للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد 2M ومجموعة من الإذاعات الخاصة تم بث الوصلتين التحسيسيتين في أوقات الذروة طيلة فترة الحملة والتي بلغت أكثر من 995 مرة موزعة بين التلفزة بـــ 592 مرة والإذاعة بـــ 403 مرة، وتوضح الرسومات البيانية التالية نسب البث الخاصة بكل وصلة:

الوصلة التحسيسية التلفزية للفنان مسلم
العدد حسب كل قناة

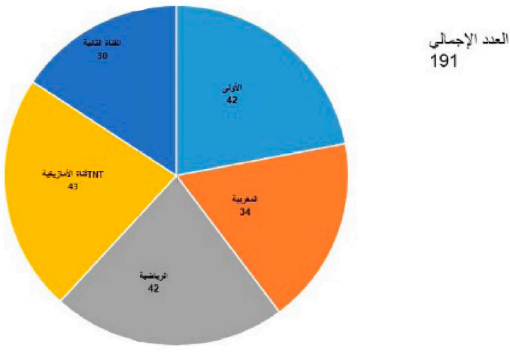

الوصلة التحسيسية الإذاعية للفنان مسلم
العدد حسب كل قناة

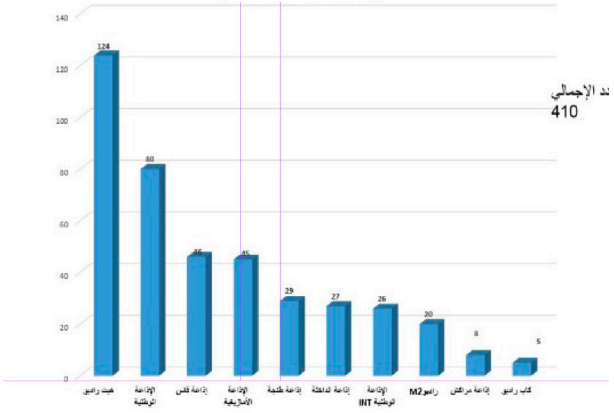

الوصلة التحسيسية التلفزية للفنان نعمان لحلو
العدد حسب كل قناة

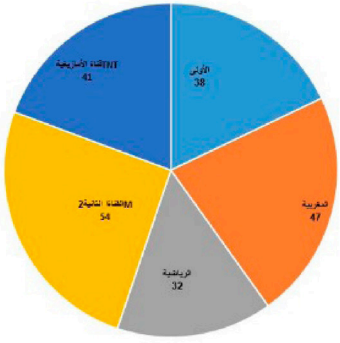

العدد الإجمالي
212

الوصلة التحسيسية الإذاعية للفنان نعمان لحلو
العدد حسب كل قناة

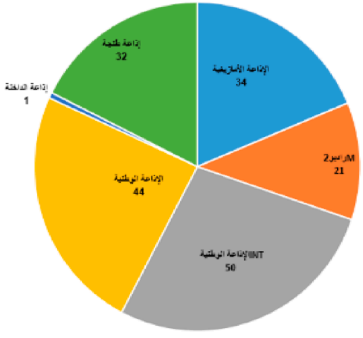

العدد الإجمالي
182

الحملة التحسيسية بعيون مواقع التواصل الرقمي

على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي

وعيا بأهمية استثمار وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تستقطب عددا كبيرا من المستعملين بشكل يومي، وتؤثر على الرأي العام باعتبار التجمعات والصفحات التي تنشط على هذه المنصات بمثابة جماعة ضغط فرضت نفسها وكينونتها في العديد من القضايا التي تهم المجتمع. من هذا المنطلق عملت الوزارة على تداول وترويج الوصلات التحسيسية عبر صفحة الوزارة على الفيسبوك Facebook وكذا صفحات الفنانين الرسمية بنفس الموقع وأيضا من خلال القنوات الرسمية بموقع يوتوب YouTube. وقد حققت هذه الوصلات أزيد من 10 ملايين مشاهدة خلال 22 يوما من نشرها مع تسجيل تفاعل عشرات الألاف من الزوار معها سواء بالتعليق أو الإعجاب أو إعادة نشر المحتوى.

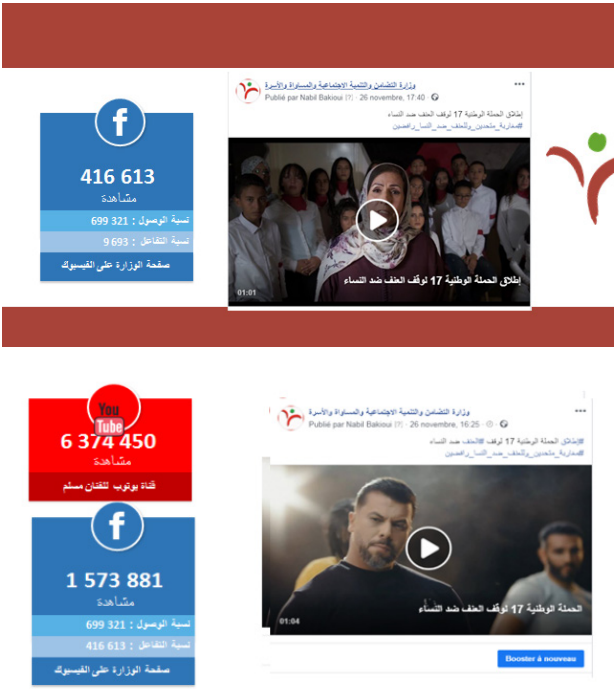

على مستوى المواقع الإخبارية الإلكترونية

كما ركزت الوزارة على التعاون مع أكثر من 10 مواقع إخبارية الأكثر تصفحا على شبكة الأنترنيت من أجل مواكبة فعاليات الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، وإطلاع الرأي العام على أبرز محطاتها ومكوناتها. وقد كان التفاعل على مستوى الجرائد الإخبارية الرقمية ايجابيا كما هو مبين في الرسم البياني الآتي:

الجرائد الإلكترونية

المشاركة في البرامج واللقاءات التفاعلية في وسائل الإعلام:

كانت لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مشاركة وازنة في العديد من البرامج واللقاءات الحوارية التي عالجت ظاهرة العنف الذي يطال النساء في شموليتها وتناولت أيضا موضوع حملة هذه السنة، وتواصل ممثلوا الوزارة وعلى رأسهم **السيدة الوزيرة جميلة المصلي** في عدد كبير من البرامج التلفزية والإذاعية مع المواطنين والمواطنات بحضور فاعلين جمعويين وأكاديميين وإعلاميين، حيث توزعت هذه المشاركات وفق ما هو موضح في الجدول أسفله:

لمحة عن المشاركات الإعلامية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة خلال فعاليات الحملة السابعة عشر

الموضوع	الوسائط الإعلامية (الإذاعة - التلفزة- الصحافة المكتوبة والإلكترونية)	أسماء المحطات الإذاعية والتلفزية (الدوزيم - ميدي 1 تيفي - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، الشركة المغربية للصحافة.....)	نوعية البرامج (برامج حوارية- نقاشات- تصريحات.....)	اللغات: العربية، الفرنسية والأمازيغية
الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة (2019): التمكين الاقتصادي للمرأة بين الطموح والتحديات	الإذاعة	تحت المجهر / الإذاعة الوطنية	برنامج حواري	العربية
العنف ضد النساء	التلفزة	قضايا وآراء / القناة الأولى	برنامج حواري	العربية

العنف ضد النساء أي دور للفاعلين في تطبيق أحكام القانون «	الإذاعة	تحت المجهر / الإذاعة الوطنية	برنامج حواري	العربية
مناهضة العنف ضد النساء	الإذاعة	Chaine inter / برنامج مفترق الطرق	برنامج حواري	الفرنسية
إطلاق الحملة السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء	الإذاعة	إذاعة MFM	ضيف	العربية
إطلاق الحملة السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء	الإذاعة	أطلنتك راديو	ضيف	
مناهضة العنف ضد النساء	التلفزة	أزمة حوار / Medi 1 tv	حوار	العربية
العنف ضد النساء	الإذاعة	راديو أصوات / برنامج بلا زواق	حوار	العربية
مناهضة العنف ضد النساء	الإذاعة	برنامج حديث الظهيرة / الإذاعة الوطنية	حوار	العربية
مناهضة العنف ضد النساء	الإذاعة	برنامج موعد للنقاش / الإذاعة الوطنية	حوار	العربية
نتائج البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب	التلفزة	روبورتاج قسم الأخبار بالقناة الأولى	تصريح	العربية
الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»	الإذاعة	الإذاعة الوطنية بالرباط(حديث الظهيرة)	برنامج حواري	العربية
إجراءات مناهضة العنف ضد النساء	التلفزة	فرونس 24	تصريح	العربية

التوصيات المنبثقة عن الحملة 17

الندوة الختامية

للحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء

أشغال اللقاء الختامي للحملة الـ 17

كلمة السيدة جميلة المصلي

وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

اعتبرت **السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة**، في كلمتها خلال ندوة إختتام الحملة الوطنية السابعة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، يومه **الخميس 26 دجنبر 2019** في قصر المؤتمرات بسلا، أن الحملة أكدت انخراط المغرب القوي في محاربة العنف ضد النساء، والتمكين لهن على كافة المستويات، مبرزة أن الحملة لا تعني أن نصنع من الرجل عدوا للنساء، بل جعله شريكا في محاربة العنف ضدهن.

وشددت السيدة الوزيرة على أن العنف ضد النساء له كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا، اعتبارا لكون المرأة المعنفة لا يمكن أن تكون فاعلة ومنتجة في هذه الوضعية، وأن العنف ضد المرأة يؤثر سلبا على انخراطها في الدينامية المجتمعية.

وعبرت السيدة الوزيرة عن ارتياحها لانخراط الشباب المغربي في الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، التي انطلقت يوم 25 نونبر 2019 بمناسبة تخليد اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء، تحت شعار «الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين»، كما عبرت عن تفاؤلها بشأن إفضاء الحملات الوطنية لوقف العنف ضد النساء إلى الحد من هذه الظاهرة، حيث ناهز عدد المشاهدين الذين

شـاهدوا الوصلتـين التحسيسـيتين اللتـين بثتهـما الـوزارة عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعـي تسـعة ملايـين مشـاهد.

وفي ختـام كلمتها، أشـادت السـيدة الوزيـرة بالمجهـودات التـي بذلهـا الجميـع، وعـلى رأسـهم مديريـة المـرأة بالـوزارة مـن أجـل إنجـاح هـذه الحملـة الوطنيـة، قالـت السـيدة الوزيـرة إن المغـرب مـاض في تكريـس حقـوق النسـاء، إذ صادقـت الحكومـة عـلى القانـون رقـم 62.17 المنظـم لتدبـير الأراضي السـلالية، ليصبـح بذلـك بإمـكان النسـاء السـلاليات أن يسـتفدن مـن حقهـن مـن هـذه الأراضي بعدمـا كـن محرومـات منـه لعقـود، مـبرزة أن هـذا القانـون سـيمكّن مـن ضـمان الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية للنسـاء السـلاليات.

الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين

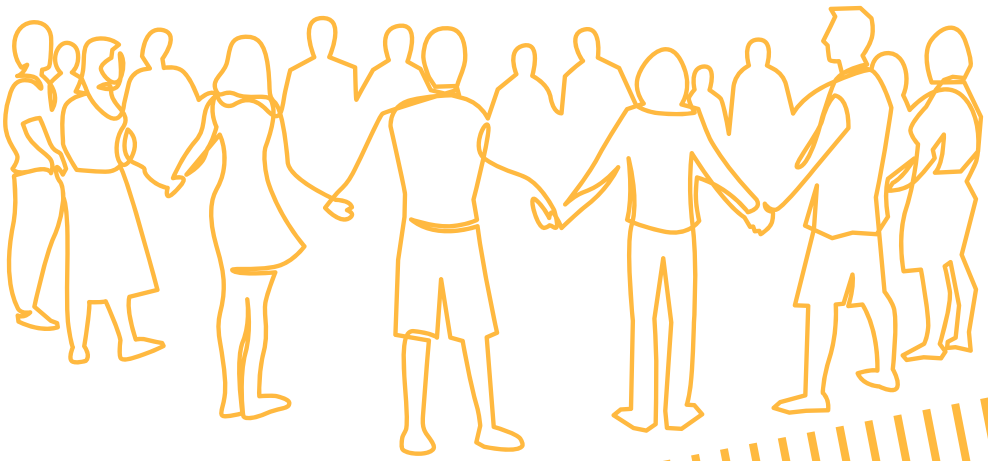

مداخلة السيدة فاطمة بركان

مديرة المرأة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

بعد الترحيب بالحضور، قدمت **السيدة فاطمة بركان مديرة المرأة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة** عرضا للحصيلة العامة لجميع فعاليات الحملة الوطنية السابعة عشر، ذكرت من خلاله بمنهجيتها وأهدافها التي تجلت في خلق تعبئة ونقاش مجتمعي حول مشاركة الشباب في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات, نظرا لأهمية الرهان على الشباب كجزء من الحل في مسار التصدي لظاهرة العنف ضد النساء، وجعل الشباب المغربي حاملا لرسالة «اللاعنف» اتجاه الجنس الآخر ومدافعا عنها، وإتاحة المجال لإبراز الإبداعات الشبابية في مختلف المجالات التي تخدم قضية محاربة العنف ضد النساء، والوقوف عند الرهانات والتحديات، وفتح نقاش عمومي / مجتمعي حول « مشاركة الشباب في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات ».

كما استعرضت السيدة بركان خلاصات جميع محطات الحملة وطنيا وجهويا ومحليا، والتي نظمت بتعاون مع مكونات القطب الاجتماعي، مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وبحضور فاعل للشباب إلى جانب خبراء من الرجال والنساء والشركاء المؤسساتيين والمنتخبين والجمعيات على المستوى الترابي، وتم خلالها معالجة هذه الظاهرة من زوايا مختلفة، كما تخللتها مجموعة من الأنشطة الإبداعية النوعية قدمها شباب من الجنسين اشتركت جميعها في توجيه رسالة «لا للعنف ضد النساء».

واختتمت السيدة بركان عرضها بتقديم التوصيات المنبثقة عن هذه الحملة، والتي تحث في جزء منها على تعزيز التكوين والتحسيس بخطورة هذه الظاهرة في أوساط الفتيان والشباب في

مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وتشجيع الشباب على البحث العلمي في مجال الحقوق الكونية للنساء، وإعداد وتنفيذ برامج تحسيسية حول العنف ضد النساء في مؤسسات تأطير الشباب.

كما تضمنت التوصيات دعوة إلى تعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، وتكثيف التعريف بمضامين القانون الخاص بمحاربة العنف ضد النساء، والتعريف بمساطر وإجراءات حماية النساء وكيفية التبليغ عن العنف، والتعريف بمخاطر العنف الإلكتروني وكيفية تجنبه والوقاية منه، والعمل على تعديل مدونة الأسرة لمسايرة مقتضيات دستور 2011.

مداخلة السيدة يوسف سيمو

رئيس قسم التواصل بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

قدم السيد **يوسف سيمو رئيس قسم التواصل بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة** عرضا تطرق من خلاله إلى المعطيات الإحصائية الخاصة بالحملة الإعلامية التي أطلقتها الوزارة على مستوى مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية، حيث أبرز السيد سيمو أن الأرقام تبرز النجاح الإعلامي الكبير الذي عرفته الحملة بفضل انخراط مجموعة من المؤسسات الإعلامية في التعريف بها وتغطية فعالياتها. كما أكد المتدخل أن الوصلتين التحسيسيتين للرابور مسلم والفنان نعمان لحلو ساهمتا بشكل فعال في إيصال رسائل رمزية وفنية عن ضرورة الوعي بدور المرأة والعناية بها في كل مجالات الحياة.

نداء الشباب لوقف العنف ضد النساء والفتيات

وتميزت الندوة الختامية للحملة السابعة عشر بإطلاق **«نداء الشباب لوقف العنف ضد النساء والفتيات»** الذي يترجم حرص الشباب من كلا الجنسين، على المشاركة الفاعلة في صنع المستقبل الذي يتطلع إليه، تجنبا لإرغامه على حياة يصنعها له الآخرون، ويؤكد على دور الشباب وقدرته على التأقلم السريع والمساهمة الإيجابية في إحداث التغيير الثقافي و الاجتماعي الحامل لقيم المسؤولية والمساواة والعدل والإنصاف كمدخل لإنجاح وتدعيم النموذج التنموي الجديد المنشود ببلدنا.

نداء الشباب الذي تلته الشابة **بشرى الجاي** وهي محامية من هيئة الرباط وعضوة سابقة ببرلمان الطفل، والشاب **حاتم ازناك** وهو رئيس جمعية شباب التنمية المستدامة الحائزة على جائزة العمل لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وعضو سابق ببرلمان الطفل، هو نداء صيغ بناء على مختلف التوصيات والمقترحات التي تقدم بها الشباب المنخرط في مختلف فعاليات الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء.

التوصيات المنبثقة
عن الحملة 17

توصيات الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء

أفرزت الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء جملة من المقترحات والتوصيات خلصت إليها مجموع المناظرات واللقاءات المنظمة على المستوى الجهوي والمحلي. والملاحظ هذه السنة، أن التوصيات انصبت على التنزيل الترابي للبرامج والسياسات المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء والدفع نحو التعجيل بإحداث التمثيليات الجهوية أو المحلية للمؤسسات المعنية بأوضاع النساء والفتيات والشباب تماشيا مع تنزيل الجهوية الموسعة.

من جهة أخري، أكدت التوصيات على إلزامية احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في الجانب المتعلق باحترام وإعمال بنود هذه الاتفاقيات وملاءمة التشريعات الوطنية لها. كما أكدت على ضرورة تقوية قدرات الفاعلين المعنيين بتكريس حقوق النساء والمكلفين بالحماية القانونية للنساء.

وفيما يلي أهم التوصيات التي انبثقت عن اللقاءات والندوات المنظمة في إطار الحملة السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء والفتيات:

التوصيات الخاصة بالمنظومة القانونية

- مراجعة التشريعات وتعديل النصوص التي تكرس التمييز بين النساء والرجال وسن تشريعات تحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص؛
- استحضار العنف اللغوي الذي تعاني منه النساء الناطقات بالأمازيغية داخل المحاكم في ظل غياب خدمة الترجمة؛
- احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في الجانب المتعلق بمبدأ الاحترام والحماية والإعمال؛
- إحداث محاكم مختصة في قضايا العنف ضد النساء؛
- تحيين المسطرة الجنائية والقانون الجنائي في ضوء المستجدات القانونية والديناميكية التي يعرفها المجال الحقوقي بالمغرب؛
- تجميع كل القوانين ذات الصلة بالعنف ضد النساء في مدونة خاصة بحقوق النساء؛
- إخراج النصوص التنظيمية الخاصة بقانون العاملين الاجتماعيين؛

- أجرأة القوانين التي تروم معاقبة مرتكبي العنف ضد النساء؛
- اتخاذ التدابير اللازمة والإسراع في التبليغ والتنفيذ في الملفات المتواجدة لدى النيابة العامة؛
- تعيين نواب متخصصين في ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال؛
- إشراك قضاة النيابة العامة في التحسيس والتوعية؛
- العمل على توضيح وتبسيط مساطر المتابعة القضائية في حالات العنف ضد النساء؛
- جعل الإثبات من مسؤولية النيابة العامة؛
- تمتيع النساء والفتيات ضحايا العنف من الإعفاء من مصاريف الدعوى؛
- أخذ العنف الالكتروني ضد النساء بعين الاعتبار في سن التشريعات المناهضة للعنف؛
- إدراج دور المساعدة الاجتماعية في قانون العنف؛
- تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- تكوين المكلفين بتنفيذ القانون 103.13 : القضاة، والمحامون، والموظفون والعدول؛
- اعتماد الخصوصية والاستعجالية في قضايا المرأة المعنفة؛
- تفعيل التنسيق بين جميع المتدخلين: خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحكمة – المستشفى - الأمن الوطني – الجمعيات – مراكز الاستماع – الدرك الملكي؛
- تفعيل العقوبات البديلة إذا كان المحكوم عليه زوجا أو خاطبا أو طليقا أو من الأصول أو الفروع أو الإخوة؛
- اتخاذ تدابير وقائية وحمائية قانونية واجتماعية تضمن عدم التعرض للتمييز والاستغلال والعنف والتحرش الجنسي في جميع أماكن العمل؛
- إلزامية تطبيق مدونة الشغل والنصوص التشريعية التي تمنع التمييز ضد العاملات وتحمي حقوقهن؛
- توفير آليات الحماية للأطفال في المؤسسات التعليمية، من قبيل إحداث خلايا الاستماع على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- توفير الحماية القانونية للشهود في حالات العنف ضد النساء (الخوف من الإدلاء بالشهادة)؛
- تفعيل المواكبة القانونية لفائدة النساء المعنفات؛
- توفير الاستشارة القانونية بالمراكز وإحداث آليات المتابعة وحل النزاعات بما يضمن استقرار الأسرة والحد من العنف؛
- إشراك الشرطة والدرك والقضاء ووزارة الصحة والقطب الاجتماعي في توفير المعلومات والرعاية الكاملة لحقوق المرأة المعنفة.

التوصيات الخاصة بالمنظومة التعليمية

- التركيز على مناهضة العنف عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛
- ترسيخ مبادئ وقيم المساواة والمواطنة بالمؤسسات التعليمية؛
- اعتماد المقاربة الوقائية في محاربة العنف ضد النساء والشباب في مسالك التربية والتعليم؛
- تعميم الحملات التحسيسية بالمؤسسات التعليمية بهدف توعية وإشراك الشباب في مناهضة الظاهرة، وجعلهم قوة اقتراحية فاعلة في تغيير العقلية الذكورية، وترسيخ مبادئ المساواة والعدل والإنصاف؛
- تكريس الثقافة المدنية وجعل المتعلمين مقاربين بالنظير فيما يخص التوعية والتحسيس؛
- نشر وتعميم الوعي بقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء بالمؤسسات التعليمية؛
- خلق فضاءات رياضية وثقافية للشباب؛
- إعادة النظر في منظومة ومناهج التربية وتكوين الأساتذة (نشر ثقافة حقوق الإنسان، إعداد خطة إعلامية وتربوية وتواصلية حول نشر ثقافة حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين)؛
- دعم الأندية التربوية بالوسائل المادية واللوجستيكية بما يسمح لها بإنتاج دعامات تواصلية على مختلف المنصات الإعلامية؛
- العمل على مراجعة المقررات والبرامج التعليمية من كل مظاهر التمييز الذي يطال النساء؛
- تكريس مفاهيم تبادل الأدوار داخل الأسرة في المقررات الدراسية؛
- تثمين السلوكيات الإيجابية وتنمية روح المواطنة لدى الطالبات والطلاب؛
- تنظيم أنشطة فنية ورياضية للتحسيس بأهمية وقف العنف ضد النساء والفتيات؛
- تطوير عمل خلايا الإنصات والوساطة ومراصد محاربة العنف بالمؤسسات التعليمية مع العمل على توفير الإمكانيات المادية والموارد البشرية المتخصصة والمتفرغة لاشتغالها؛
- تخصيص حصص توعوية حول حقوق الإنسان للتصدي لثقافة العنف على مدار السنة؛
- إعادة النظر في نظم التربية داخل الأسرة المغربية؛
- تفعيل النوادي المدرسية للاشتغال على العنف ضد النساء والفتيات؛
- تنظيم الأنشطة الموازية بالمؤسسات التربوية؛

التوصيات الخاصة بالمنظومة الدينية

- الحرص على تمثيلية المؤسسات الشرعية والدينية في تشكيل الخلايا واللجان الوطنية والجهوية والمحلية؛
- حث الأئمة والوعاظ على إلقاء خطب ودروس حول تكريم المرأة وذم العنف الممارس تجاهها بصفة مستمرة؛
- تحسيس المرأة بحقوقها وواجباتها وإعادة الاعتبار لمكانة المرأة في المجتمع من الناحية الدينية؛
- تنظيم دورات تكوينية للائمة والوعاظ والمرشدات والمرشدين الدينيين حول الحقوق الإنسانية للنساء؛
- العمل على ترسيخ القيم والأخلاق والتركيز على الوازع الديني لتجنب الوقوع في العنف؛
- العمل على تغيير المفاهيم الذكورية المترسخة في بنية المجتمع لما لرجال الدين من دور أساسي في منظومة بناء أفكار مجتمعية وتحسين السلوكيات وتغييرها؛
- عدم الاقتصار على الفترة المرتبطة بالحملة من أجل إدراج التوعية بخطورة الظاهرة في الخطب الدينية؛

التوصيات الخاصة بالمنظومة الإعلامية

- تقوية دور الإعلام في محاربة ظاهرة العنف ضد النساء؛
- العمل على تحسيس المجتمع بظاهرة العنف ضد النساء عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي؛
- العمل على تفكيك الصور النمطية المبنية على الفكر الذكوري التي تحملها النساء كما الرجال مما ينعكس على تربية الأبناء وتنشئتهم؛
- اعتماد خطة إعلامية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها وأدوارها المجتمعية؛
- العمل على تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام من خلال برامج تثقيفية حول ضرورة إلغاء التمييز الممارس ضد النساء؛
- إطلاق حملات للتوعية بحقوق المرأة في التشريعات والقوانين الوطنية والتركيز على ترسيخ مبدأ سيادة القانون لتغيير الأنماط الثقافية المتسامحة مع العنف ضد المرأة؛
- إعداد كتيبات تحسيسية تسلط الضوء على ظاهرة العنف؛
- إنجاز برامج تلفزيونية ومسرحيات حول

ظاهرة العنف ضد النساء؛

- تحسيس الإعلاميين والصحافيين حول حقوق النساء وقيم المساواة؛
- تفعيل دفتر التحملات للإعلام السمعي البصري؛
- تأهيل الإعلام الإلكتروني للمساهمة في مناهضة العنف ضد النساء؛
- تنظيم دورات تدريبية للصحفيين المحليين والمشرفين على المواقع الإعلامية الإلكترونية حول المعالجة الإعلامية للعنف ضد النساء والفتيات؛
- إحداث منابر إعلامية خاصة بقضايا المرأة؛
- التواصل حول منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف؛

التوصيات الخاصة بالسياسات العمومية

- وضع استراتيجية واضحة وشمولية لمحاربة ظاهرة العنف يشارك في صياغتها كل الفاعلين المعنيين بظاهرة العنف ضد النساء؛
- إنشاء دور لإيواء النساء المعنفات على المستوى الترابي خاصة مع التوسع الجديد للجهات؛
- توفير الخدمات المجانية المتعددة الاختصاصات للنساء ضحايا العنف وأطفالهن وأسرهن في مختلف المناطق وإنشاء مكاتب إرشاد في محاكم الأسرة لتوعية السيدات بحقوقهن قبل عقد الزواج؛
- التوعية القانونية للشباب في فترة الخطوبة والعمل على اخضاعهم لدورات تكوينية للتعرف على الحقوق والواجبات داخل مؤسسة الزواج؛
- تقوية قدرات مراكز الاستماع المدعومة من القطب الاجتماعي في المجال القانوني؛
- تقديم الدعم المعنوي للنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- وضع برامج لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تفعيل ميزانية النوع وتخصيص ميزانية للنوع في المجالس الجماعية،
- تفعيل الوساطة الأسرية كحل بديل لتدبير النزاعات الأسرية؛
- تفعيل دور الفاعلين والهيئات المنتخبة فيما يخص التدخل في حالة وجود حالات عنف ضد النساء؛
- العمل على وضع آلية وطنية للتنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال العنف ضد المرأة.
- تعزيز تمثيلية الشباب داخل آليات التشاور؛

- معالجة ظاهرة العنف من الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية وعدم الاقتصار على المقاربة القانونية؛
- وضع برامج وطنية تهدف لتشغيل النساء؛
- تفعيل دور لجن الصحة والسلامة المهنية من أجل حماية المرأة العاملة؛
- ضرورة توفير بنية من المرافق الاجتماعية الضرورية والتدابير الحمائية والوقائية داخل أماكن العمل خاصة في بعض القطاعات التي يكون للعمل فيها آثار على صحة العاملات؛
- العمل على تكوين النساء العاملات للتعريف بحقوقهن والتمكن من آليات الدفاع عنها؛
- استكمال الخطوات لتعميم استخدام قاعدة بيانات موحدة خاصة بقضايا العنف ضد المرأة، والتنسيق المستمر بين جميع المؤسسات المعنية بقضايا العنف ضد المرأة لتوفير الدعم للمرأة المعنفة؛
- التنسيق بين جميع المتدخلين وتبادل الخبرات والتجارب؛
- التعريف بأدوار مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا العنف ضد النساء؛
- تفعيل دور هيئة المساواة وتكافؤ الفرص على مستوى الجماعات؛
- توحيد المفاهيم والمؤشرات الوطنية بين كل القطاعات المعنية بمناهضة العنف ضد النساء؛
- وضع معايير ونظم التكفل بالنساء ضحايا العنف وتحديد سلة الخدمات الأساسية للنساء ضحايا العنف على مستوى كل جهة؛
- بلورة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بمنظور جهوي؛
- وضع مؤشرات جهوية لتقييم الخطة الحكومية إكرام2؛
- إدماج المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية والبرامج التنموية؛
- الالتقائية والتنسيق بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالمجال الاجتماعي؛
- تقييم السياسات الحكومية والبرامج التنموية وقياس أثرها على النساء ضحايا العنف؛
- التعجيل بتوسيع وتفعيل البنية التحتية المؤسساتية لاحتضان واستيعاب النساء والفتيات المعنفات؛
- العمل على بلورة رؤية متجددة في معالجة الظواهر؛
- إدماج النوع الاجتماعي في معالجة الظاهرة؛
- إعادة النظر في نظم التربية داخل الاسرة المغربية الخاصة التي تقام على التمييز عبر التأهيل؛
- دعم العلاقات الاجتماعية السليمة داخل الفضاءات العامة والمؤسسات التربوية والتوعوية حول أهميتها؛
- سن سياسة شمولية مندمجة دامجة للشباب، حيث يصبح بمقتضاها في صلب الاهتمام من كل المناحي سواء الرياضية، أو الخاصة بالتعليم والتربية على حقوق الإنسان؛
- تعزيز تمثيلية الشباب داخل آليات التشاور؛

- إعادة النظر في نظام المجلس الوطني للشباب والحياة الجمعوية للأخذ بعين الاعتبار ظاهرة العنف ضد المرأة لكي تكون له تمثيليات محلية، إقليمية، جهوية ووطنية؛
- معالجة ظاهرة العنف من الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية وعدم الاقتصار على المقاربة القانونية؛
- العمل على تغيير العقليات لمحاربة الظاهرة،
- تمكين المرأة من تبوا مناصب المسؤولية مما يسمح لها من تغيير الصورة النمطية،
- التنسيق بين جميع المتدخلين وتبادل الخبرات والتجارب،
- ضرورة التنسيق بين جميع المتدخلين من قطاعات حكومية، منتخبين وجمعيات المجتمع المدني في صياغة المشاريع المرتبطة بمحاربة العنف ضد النساء؛
- إحداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف على صعيد الجهة؛
- إحداث مرصد جهوي لتتبع هذه الظاهرة؛
- إحداث مراكز محاربة الإدمان على مستوى الجهة؛
- إعداد مخطط للتكوين المستمر في مجال حقوق النساء؛
- العمل على تحديد المتدخلين خصوصا من المنتخبين لتفعيل السياسات العمومية الخاصة بمحاربة العنف ضد النساء؛
- ضرورة استحضار متطلبات المرأة القروية في السياسات العمومية لمناهضة العنف ضد النساء في المجال القروي؛
- دعم ومواكبة عائلات النساء ضحايا العنف؛
- الدعم النفسي للنساء المعنفات(ة) من خلال الاشتغال على السلوكيات؛

التوصيات الموجهة لهيئات المجتمع المدني

- تكوين مستمر لمراكز الاستماع لنساء ضحايا العنف وكذا وضع قوانين لحماية الاطر العاملة داخل المراكز.
- دعم مراكز استقبال النساء ضحايا العنف ماديا وتقنيا،
- ضرورة حل مشكل الإيواء للنساء ضحايا العنف،
- تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف الجمعيات العاملة في مجال محاربة العنف ضد النساء؛
- استثمار العالم الرقمي والافتراضي في تفعيل وتطوير المقاربة التواصلية والتحسيسية حول الظاهرة؛
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتثمين التجارب الرائدة في مجال النهوض بحقوق النساء؛

- المساهمة في توعية المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها في عملية التنمية؛
- نشر الوعي القانوني في صفوف النساء المعنفات؛
- التركيز على الحملات التحسيسية للمقبلين على الزواج؛
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب والدفع به للتصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها؛
- فتح النقاش حول الوقاية من المخدرات لارتباطه بالظاهرة ومدخل لازدياد منسوب العنف؛
- اعتماد مقاربات جديدة في مناهضة العنف تتماشى مع التغيرات التي يعرفها المجتمع كالمقاربة الرقمية والتثقيف بالنظير؛
- اشراك الشباب في مختلف البرامج والأنشطة المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء؛
- التعريف بمراكز استقبال المعنفات وبالخدمات التي توفرها؛

التوصيات الخاصة بالجامعات/مراكز البحث

- تطوير البحث العلمي حول ظاهرة العنف؛
- إعداد وخلق أسلاك للتكوين العالي في تخصصات حول معالجة إشكالية العنف؛
- إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية وموضوعاتية حول العنف ضد النساء؛
- تكوين أطر متخصصة في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛
- خلق وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات المعنية بمناهضة العنف ضد النساء؛
- التأكيد على دور الجامعات في تحسيس وتحصين الشباب من هذه الظاهرة؛
- إشراك الجامعات من خلال إعداد دراسات وتقارير حول إشكالية العنف ضد النساء؛
- الاهتمام بالجانب الثقافي والسوسيولوجي لظاهرة العنف في الأبحاث والدراسات المتعلقة بظاهرة العنف؛
- استثمار الدراسات المنجزة في موضوع العنف للخروج باقتراحات عملية لمناهضة العنف؛
- إنجاز أبحاث ودراسات تساعد على تفكيك العقلية الذكورية؛
- محاربة التمثلات السلبية وأنماط التفكير داخل الكليات؛

ملاحق التقرير

نداء الشباب لوقف العنف ضد النساء والفتيات

بمناسبة اختتام الحملة الوطنية السابعة عشر

- تفاعلا مع أهداف الحملة الوطنية السابعة لوقف العنف ضد النساء والفتيات لسنة 2019 التي أطلقتها وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، تحت الرئاسة الفعلية للسيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، وفي إطار شراكة واسعة مع القطاعات الحكومية المعنية و جمعيات المجتمع المدني والهيئات الوطنية والدولية و وسائل الإعلام والمؤثرين وغيرهم، حول موضوع «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات»؛ وتحت شعار «الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين»
- وتتويجا للمشاركة الفاعلة والمتميزة للشباب المغربي من كلا الجنسين، في مختلف مراحلها ومحطاتها المنظمة على المستوى الوطني والمحلي، ومنصاتها الإعلامية وخصوصا وسائل التواصل الاجتماعي ، هذه المشاركة التي أثمرت مبادرات مبتكرة في التحسيس والتوعية بمخاطر الظاهرة و باعتماد أساليب جديدة رياضية وفنية ومسرحية، مست شريحة واسعة من المجتمع،
- وتأكيدا على دور الشباب وقدرته على التأقلم السريع والمساهمة الإيجابية في إحداث التغيير الثقافي و الإجتماعي الحامل لقيم المسؤولية والمساواة والعدل والإنصاف كمدخل لإنجاح وتدعيم النموذج التنموي الجديد المنشود ببلدنا،
- وحرصا من الشباب من كلا الجنسين، على المشاركة الفاعلة في صنع المستقبل الذي يتطلع إليه، تجنبا لإرغامه على حياة يصنعها له الآخرون،
- وبناء على مختلف التوصيات والمقترحات التي تقدم بها الشباب المنخرط في مختلف جوانب هذه الحملة الوطنية السابعة عشر،

نعلن على ما يلي:

- أولا تأكيدنا على استحضار المبادئ و الالتزامات الدستورية التي تحمي وتنهض بحقوق الإنسان ومنها الحقوق الإنسانية للنساء، وخاصة ما تعلق منها بمكافحة كافة أشكال التمييز والعنف و حظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي كان من طرف أي شخص وفي أي مكان، في كل أعمالنا و جوانب حياتنا الدراسية والمهنية والرياضية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وعلى ضوئها مراجعة تصوراتنا ورؤانا وسلوكياتنا و تمثلاتنا كشباب منخرط في بناء منظومة القيم والحقوق التي أسس لها الدستور،

- رفضنا القاطع لكل أساليب اللجوء للعنف والتمييز كأداة للسيطرة أو التضييق أو إبراز النزعة الذكورية، واعتبار هذا الأسلوب مرضا وإجراما يجب مواجهته بكل الوسائل؛
- إدانتنا لكل محاولات التطبيع مع العنف اتجاه النساء والفتيات أو التسامح معه أو تبريره تحت أي ذريعة كانت؛
- مطالبتنا بمواجهة كل أشكال وأساليب العنف الإلكتروني الناشئة و سلوكيات التصريح العلني بممارسته ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي وما يرافقه من تجرء على قيم العيش المشترك و تجاهل للمقتضيات القانونية ذات الصلة ؛
- إجماعنا على إدانة كل الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية و الإلكترونية التي تتسامح مع خطاب العنف والتمييز و الكراهية و تعمل، دون ضبط، على بث أو توزيع أو نقل أقوال أو أفعال أو تسجيلات تمس بحقوق المرأة وكرامتها و بحقوق الافراد كما حصنها الدستور المغربي ومختلف القوانين والتشريعات والإتفاقيات الدولية التي انخرط فيها المغرب؛
- دعوتنا لكافة شرائح الشباب المغربي، من كلا الجنسين، لاستثمار وسائل التكنولوجيات الحديثة وخصوصا وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لقيم التعايش والتسامح واللاعنف وتطويق محاولات التضييق على النساء والفتيات في الفضاء الأزرق أو نشر قيم العنف والتطرف، مع العمل على ابتكار حلول جديدة للتوعية والتحسيس في إطار شراكة مع الفاعلين العموميين وطنيا وجهويا
- دعوتنا للشباب المغربي لتحصين سلوكه بتملك المنظومة القانونية والحقوقية المؤطرة لجهود مكافحة العنف ضد النساء والاتجار بالبشر وحماية الحياة الخاصة وغيرها، والمساهمة في نشرها لما لها من أبعاد حمائية و بيداغوجية و تربوية في المجتمع؛
- دعوة كافة المسؤولين الحكوميين والفاعلين بالجهات والجماعات الترابية والمؤسسات الوطنية والهيئات الحزبية والجمعوية والدولية لإدراج قضايا مناهضة العنف والتمييز عرضانيا في مختلف البرامج والاستراتيجيات والمشاريع الموجهة للشباب بشكل راتب، مع ايلاء الاهتمام اللازم لاشراكه في البلورة والتنفيذ والتتبع والتقييم وتمكينه من الفرص والمهارات والامكانيات لاستثمار قدراته في الابداع والابتكار في عمليات التغيير الثقافي والتربوي المدمج لحقوق الإنسان؛
- دعوة الجمعيات العاملة في مجال الشباب لطرح مبادرات ومشاريع مستدامة تعالج ظاهرة العنف والتمييز بطرق مبتكرة من طرف الشباب ولفائدتهم،
- التأكيد على مواصلة التعبئة المجتمعية المناصرة للحقوق الإنسانية للنساء خارج إطار الحملة واقتراح مشاريع على الفاعلين مع إعمال الرصد ما أمكن لكل حالات العنف التمييز والتبليغ عنها لدى الأجهزة المختصة.

اللقاء الوطني لاختتام :

الحملة الوطنية الـ 17 لوقف العنف ضد النساء والفتيات

حول موضوع:

«الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات»

كلمة السيد رئيس الحكومة

بمناسبة إطلاق الحملة 17 لوقف العنف ضد النساء

حول موضوع:

«الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات»

الجمعة 29 نونبر 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدات والسادة الوزراء؛

الحضور الكريم

يطيب لي أن أترأس اليوم فعاليات إطلاق الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء التي تنظم حول موضوع: الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء» وتحت شعار:» الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين»، لأجدد عزم الحكومة القوي على مواجهة هذه الظاهرة بكل الوسائل القانونية والثقافية والتربوية والفنية والإبداعية وغيرها.

نحن منشغلون بمخاطر هذه الظاهرة التي تتعرض لها أزيد من 54% من المغربيات حسب آخر مسح أجرته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والتي تهدد الاستقرار الأسري والاجتماعي وتساهم في نشأة أجيال متشبعة بثقافة العنف التي ننبذها في كل المجالات والأزمنة.

أنوه كذلك باختيار موضوع «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء»، وأعتبر أنه قد آن الأوان بعد مرور أزيد من عقدين على انخراط المغرب في مجابهة هذه الظاهرة، إلى أن نحول اهتمامنا جميعا نحو تعزيز المقاربة الوقائية لاجتثاث منابع العنف من جذوره، وذلك بالتركيز على إشراك الرجال والشباب في جهود مكافحة العنف والتمييز و ترجمة الإيمان بدورهم كشركاء إلى إجراءات وبرامج فعلية. فالتغيير الثقافي والاجتماعي الذي ننشده لتطوير المقاربة الوقائية، لا يمكن أن يتم في غياب نصف المجتمع المعني بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل على تغيير التمثلات و السلوكات والتصورات اتجاه النساء.

كما أجدد التأكيد على ضرورة إعادة إحياء أدوار كل قنوات التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها. و أطلب بالمناسبة من السيد وزير التربية والتعليم ليواصل جهوده ويطورها لإدراج التربية على قيم الحوار ونبذ العنف وقيم المواطنة في المناهج المدرسية منذ التعليم الأولي، وكذلك الشأن بالنسبة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي ننوه بالإهتمام الذي يوليه للموضوع و نهيب به أن يستثمر كل الإمكانيات المهمة التي طورها قطاعه في إدماج مبادىء المساواة والتعايش على قيم المودة والرحمة في برامج الإرشاد الديني وأنشطة المجالس العلمية مع إبداع اساليب جديدة لاستهداف الناشئة وإشراكها في التغيير المنشود.

ولرفع التحديات المرتبطة بمناهضة الظاهرة نتطلع إلى أن يصبح شأن مناهضة العنف ضد النساء شأنا مجتمعيا تنخرط فيه فعليا كل القطاعات و كل الفاعلين وعلى رأسهم العاملون في الحقل الثقافي والإعلامي وأن توظف الإبداعات الفنية والثقافية وقنوات التواصل الإعلامي في نبذ العنف بكل أشكاله ونشر قيم الإحترام و المساواة بين الجنسين كما أسس لها الدستور المغربي .

إن بلدنا بما راكمه من مكتسبات و تجارب رائدة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مجال النهوض وحماية حقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة لقادر على كسب رهان التحول الثقافي والاجتماعي الحامي للقيم والداعم لمسيرة المساواة والتنمية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الدينامية التي يسعى من خلالها المغرب للوفاء بالتزاماته الوطنية و الدولية وعمله الدؤوب لاستكمال انخراطه الطوعي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من خلال مصادقته على جل الاتفاقيات والعهود الدولية ذات الصلة بحماية المرأة، تتعزز اليوم بترسانة قانونية مغربية متطورة من أهمها القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي مكن المغرب من التوفر على نص معياري متماسك وواضح كفيل بضمان الحدود الدنيا من شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، وخلق آليات مؤسساتية ومندمجة للتكفل، تعمل وفق قواعد محددة من شأنها ضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح والسليم نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها، مع الحرص على ضمان سرعة التدخلات ونجاعتها لمختلف الجهات المعنية بتطبيقه وإعماله. وبمجرد صدوره في الجريدة الرسمية عملنا على إصدار المرسوم التطبيقي لهذا القانون وتتبعناه بتنصيب اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف في 5 شتنبر 2019، التي نأمل أن تساهم من داخل الصلاحيات الموكولة لها بحكم القانون، في تطوير التواصل والتنسيق بين مختلف التدخلات الرامية إلى مواجهة العنف ضد النساء والنهوض بمنظومة التكفل بمختلف مستوياتها. ونحن نتطلع لتقريرها السنوي وكذا لتوصياتها ومقترحاتها لرفع التحديات المرتبطة بالموضوع و نجدد تأكيدنا على تقديم كل الدعم الذي يلزمها للقيام بمهامها على أحسن وجه..

كما أننا نتابع باهتمام بالغ مسار تنفيذ القانون 103.13 ونأمل أن يسود التعاون بين مختلف الفاعلين المكلفين بإنفاذ القانون ومختلف السلطات لضمان تقييم لمختلف جوانب هذا القانون آخذين بعين الإعتبار المرامي السامية المتمثلة في تجويد خدمات التكفل بمستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية وتيسير ولوج النساء للعدالة والقطع مع الإفلات من العقاب.

أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه التعبئة المجتمعية وعلى رأسهم الفنانون الذين برهنوا على أن الفن الهادف يمكن أن يكون فارقا في مسيرة التغيير الثقافي الذي نتطلع إليه.

أتمنى أن تحقق هذه الحملة السابعة عشر النتائج المرجوة لها وأن تساهم في تعبئة الشباب والناشئة في كل مناطق المغرب وفي تمرير مقومات العيش المشترك بين الجنسين في كل الفضاءات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص كلمة السيدة جميلة المصلي

وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

26 دجنبر 2019 - الرباط

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية

السيدات والسادة ممثلي المؤسسات الوطنية

السيدات والسادة ممثلي الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية

السيدات والسادة ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات

السيدات والسادة البرلمانيون والبرلمانيات

السيدات والسادة أعضاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

السيدات والسادة أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء وأعضاء المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام

السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام

الحضور الكريم...

بدايـة أشـكر كل الحـاضرات والحاضريـن معنـا، والذيـن اسـتجابوا لدعوتنـا لمشـاركتنا فعاليـات اختتـام الحملـة الوطنيـة التحسيسـية السـابعة عـشر لوقـف العنـف ضـد النسـاء، والتـي امتـدت مـن الخامـس والعشريـن نونبر إلى غايـة السـابع والعشريـن مـن شـهر دجنبر الجـاري والتـي نظمتهـا الـوزارة ومكونـات القطـب الاجتماعـي (وكالـة التنميـة الاجتماعيـة ومؤسسـة التعـاون الوطنـي) تخليـدا لليـوم العالمـي لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء، الـذي يصـادف الـــ25 نونبر مـن كل سـنة.

وهـي مناسـبة لتقديـم حصيلـة اللقـاءات والنـدوات الجهويـة التـي نظمتهـا الـوزارة عـلى المسـتوى الـترابي والتـي ناقشـت بعمـق موضـوع هـذه السـنة بصفـة خاصـة وموضـوع العنـف ضـد النسـاء في شـموليته، تزامنـا مـع تنـاول الموضـوع بشـكل واسـع في وسـائل الإعـلام السـمعية البصريـة والمقـروءة للإحاطـة بـكل جوانبـه وإبـراز الجهـود المبذولـة مـن طـرف كل الفاعلـين المعنيـين في هـذا المجـال.

أيها الحضور الكريم:

ننظـم اليـوم اللقـاء الوطنـي الختامـي للحملـة الوطنيـة التحسيسـية السـابعة عـشر لوقـف العنـف ضـد النسـاء برسـم سـنة 2019، والتـي تمحـور موضوعهـا حـول **«الشـباب شريـك في مناهضـة العنـف ضـد النسـاء والفتيـات»**، وهـو الموضـوع الـذي تـم اختيـاره في إطـار تفاعـل الـوزارة مـع المعطيـات الرسـمية الصـادرة عـن البحـث الوطنـي الثـاني حـول انتشـار العنـف ضـد النسـاء، والتـي أفـرزت أن ضحايـا العنـف في أغلـب الأحيـان هـن شـابات وأن المعتـدي ينتمـي للفئـة العمريـة الشـابة في مجموعـة مـن الأوسـاط التـي يمـارس فيهـا العنـف.

حضرات السيدات والسادة

لقـد تميـزت حملـة هـذه السـنة بمشـاركة مكثفـة لشـبابنا المغـربي مـن الجنسـين وبانخـراط كبير لجميـع الفاعلـين وطنيـا وجهويـا ومحليا، يمثلـون مختلـف القطاعات والمؤسسـات الوطنيـة وكذا هيئـات المجتمـع المـدني ووسـائل الإعـلام، مـع توظيـف الكفـاءات الإبداعيـة للفنانـين المغاربـة الذيـن سـاهموا بأعمالهـم في نـشر رسـالتنا عـلى نطـاق واسـع بـين جميـع فئـات المجتمـع. كـما تميـزت مجمـل اللقـاءات الجهويـة التـي نُظمـت بالتفاعـل الإيجـابي، سـواء مـن حيـث نوعيـة

الحضور والمشاركة، وأيضا على مستوى نجاعة المقترحات والتوصيات المنبثقة عنها، وقد ناهز العدد الإجمالي لعموم المشاركات والمشاركين في الندوات الوطنية والجهوية 2000 مشارك ومشاركة وبلغت نسبة مشاركة الشباب 61%.

أيها الحضور الكريم

لقد جاء تنظيم الحملة الوطنية التحسيسية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، في سياق وطني تميز بتحقيق بلادنا لمجموعة من الإنجازات التي تروم النهوض بحقوق النساء ومناهضة كل أشكال العنف الممارس ضدهن، حيث تم الشروع في تفعيل إطار قانون متكامل يُجرم ويعاقب ويحمي النساء من جميع أشكال العنف ويحدث مجموعة من الآليات التكفلية بالمعنفات من النساء، وفي نفس السياق ووعيا من الوزارة بأهمية خدمات التكفل من استقبال واستماع وتوجيه ومواكبة فضلا عن الإيواء أشرفت الوزارة بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني على إحداث وتجهيز مجموعة من الفضاء متعدد الوظائف للنساء تغطي كافة أنحاء التراب الوطني.

وعلى مستوى تطوير المعرفة بموضوع العنف، تعمل الوزارة على استثمار معطيات البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء، حيث يُمكّن هذا البحث بما يتضمنه من بيانات وإحصائيات حديثة ودقيقة من إعداد خريطة وطنيا موزعة حسب الجهات والأقاليم، ومن شأن توفير هذه المعطيات الإسهام في نجاعة الاستهداف المجالي خاصة مع التوجه الذي اختاره المغرب في اعتماد التدبير الجهوي كخيار تنموي وتدبيري، من شأنه أن يقدم إطارا جديدا يضمن تنسيقا أكبر بين مختلف البرامج والأنشطة، وكذا على مستوى الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى التصدي لظاهرة العنف الممارس ضد النساء.

حضرات السيدات والسادة

لقد اخترنا لحملة هذه السنة شعار «الشباب متحدين وللعنف ضد النسا رافضين»، تأكيدا منا على المراهنة على الشباب الذي أكد في غير ما مناسبة أنه على قدر المسؤولية متمسك بجذوره وهويته ومتشبث بثوابته. كما تميزت حملة هذه السنة ببث وصلات تحسيسية في القنوات الوطنية ووسائل التواصل الإجتماعي بأساليب وطرق شبابية امتزجت فيها جمالية الكلمات ومعانيها بالحس الموسيقي وعُمق الرسالة.

أيها الحضور الكريم:

نختتم اليوم الحملة التحسيسية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، ويستمر العمل اليومي الذي تباشره قطاعات ومؤسسات الدولة على المستويين الاستراتيجي والميداني، وكما تفاعلت الحكومة في السابق مع التوصيات التي رُفعت خلال الحملات السابقة، ستشكل المقترحات والتوصيات المنبثقة عن حملة هذه السنة خارطة طريقة في المستقبل القريب من أجل تعزيز وتثمين المكتسبات ومواصلة العمل التشاركي للتصدي لهذه الظاهرة، وبناء مجتمع يحترم الحقوق الإنسانية للمرأة كما أسس لها دستور المملكة، ويؤسس لثقافة اللاعنف التي تليق بحضارتنا وتاريخ بلادنا. وختاما أجدد الشكر لشركائنا:

- حكومة مملكة بلجيكا؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA؛

وإلى جميع شركائنا من قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات وطنية ومنتخبين ووسائل الإعلام؛

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

#مغاربة متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين

www.social.gov.ma

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

الحملة الوطنية 17 لوقف
العنف ضد النساء
25 نونبر - 20 دجنبر 2019

#مغاربة_متحدين
ولعنف_ضد_النسا_رافضين

الندوة الختامية
الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء
Conférence de clôture
Belgique

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

المجلس العلمي لمراكش

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات

غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات
في إطار الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء،
تنظم وكالة التنمية الاجتماعية تحت إشراف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
بتعاون مع مؤسسة التعاون الوطني يوما تحسيسيا جهويا حول مناهضة العنف ضد النساء
تحت شعار "الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات"
وجدة الخميس 19 دجنبر 2019 بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة إبتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا

الحملة الوطنية 17 لوقف
العنف ضد النساء
25 نونبر -20 دجنبر 2019
تنظم وكالة التنمية الاجتماعية
بتعاون مع مؤسسة التعاون الوطني
تحت شعار "الشباب شريك
وجدة الخميس 19 دجنبر 2019

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

الحملة الوطنية 17 يوم
العنف ضد النساء
25 نوفمبر - 20 دجنبر 2019

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

الأستاذ عبد الرحمان الصغيري عضو
المجلس العلمي المحلي لوجدة

الشباب متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين
الحملة الوطنية 17 لوقف
العنف ضد النساء
25 نونبر - 20 دجنبر 2019
الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء
25 نونبر - 20 دجنبر 2019
الشباب متحدين
وللعنف ضد النسا رافضين

صور الحملة 17 من مختلف الجهات والأقاليم

25 نونبر - 20 دجنبر 2019